جامعة الدكتور الطاهر مولاي

– سعيدة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية

مذكرة تخرج حول:

البعد الإقتصادي للعلاقات الاورومغاربية دراسة من منظور التبعية

من إعداد الطلبة:

- بداري الهام
- بوعكة مصطفى

تحت إشراف الأستاذ:

* سلطاني محمد رضا

2015/2014

كلمة شكـــــــــــــــــر

قال الله تعالى: "قل جزاء الإحسان إلا الإحسان"

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

الحمد لله وحده والصلاة على من لا نبي بعده

الحمد لله الأبدي السابق القوي الخالق الوفي الصادق

دانت الأرباب لعظمته وخضعت الصعاب لقوته وانقادت الملوك لملوكه

الحمد لله الذي لا نرجو ولا نخشى إلا عدله ولا نعتمد إلا قوله ولا نتمسك إلا بفضله

والحمد لله كثيرا الذي أعانني ومكنني من إتمام هذا البحث وانجاز هذا العمل المتواضع

لي كامل السعادة و الشرف في مستهل هذا العمل أن أتقدم بشكري الجزيل إلى الأستاذ المشرف "سلطاني محمد رضا" الذي لم يبخل علينا بتوجهاته وإرشاداته ونصائحه القيمة

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى جميع أساتذة وعمال جامعة دكتور مولاي طاهر بسعيدة ولن أتم شكري هذا حتى أتوجه بكل الشكر والاحترام والعرفان إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل

إهـــــــــــــــداء

قبل كل شيء نحمد الله عز وجل الذي رزقنا العلم ما لم نكن نعلم، ومنحنا القوة والقدرة ما نحتاجه للوصول إلى هذا المستوى وإتمام هذا العمل المتواضع، وعرفانا بالجميل منا من ساهم من قريب ومن بعيد في إنجاز هذه المذكرة.

إلى التي أهدتني نور الحياة وسقتني من حافقان حبها ورعايتها وتعهدت بالرعاية ورسمت معي أحلام حياتي والدتي الحبيبة أطال الله في عمرها وأدامها لي نبعا صافيا أمحو به كدر الأيام.

إلى الذي استلهمت منه معنى الثبات وزرع في قلبي حب العلم والذي قدم لي العون والمساعدة، ولم يبخل علي يوما بالمال والحنان أحب الناس إلى قلبي وأعز ما أملك في الوجود والدي العزيز أطال الله في عمره.

إلى جدتي بوكعزة خيرة، إلى إخوتي، رضا، محمد، رحمة، والياس إلى أستاذي سلطاني محمد رضا إلى جميع طلبة العلوم السياسية، إلى صديقاتي: صبرينة، عائشة، جميلة، فاطمة،كريمة،نوال

إلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد، أهدي ثمار هذا العمل مع كل إخلاصي وتحياتي والى كل من عرفهم قلبي ولم يكتبهم قلمي.

العلم

إهـــــــــــــــداء

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده :

إلا القلبان الرحيمان اللذان رعاني بعطفهما و حنانهما منذ الصغر

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم ، إلى من سعى

وشقي لأنعم بالراحة والهناء إلى كل الحياة التي أنا فيها و كل فرحة وبسمة

عشتها وأعيشها إلى أبي أطال الله عمره .

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء ، إلى من كان دعائها سر نجاحي و

حنانها بلسم جراحي إلى التي بخلت على نفسها لتمدني أمي الغالية أدامها الله

تاجا فوق رأسي إلى أعز ما أهدت لي أمي إخواني إلى العائلة الكريمة التي

أمانة بي و شجعتني و أعطتني دون مقابل، إلى الأستاذ الفاضل سلطاني محمد رضا

إلا رمز الصداقة والوفاء صديقي هشام

إلى كل من نسيهم قلمي و لم ينساهم قلبي .

وتحياتي والى كل من عرفهم قلبي ولم يكتبهم قلمي.

مصطفى

خطة المذكرة

مقدمة:

الفصل الاول: السياق العام للعلاقات الأورومغاربية

المبحث الأول: البعد الجيوسياسي للمنطقة

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للمغرب الكبير

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي

المطلب الرابع: العامل الاقتصادي في العلاقات الأورومغاربية

المبحث الثاني: مضمون التعاون الأورومغاربي

المطلب الأول: المجال الأمني والسياسي

المطلب الثاني: المجال الاقتصادي

المطلب الثالث: المجال الاجتماعي والثقافي

المطلب الرابع: المصالح المشتركة

خلاصة الفصل:

الفصل الثاني:مضمون البعد الاقتصادي الأورومغاربي

المبحث الأول: تاريخ الشراكة الأورومغاربية

المطلب الأول: العلاقات الاقتصادية الأورومغاربية (مسار برشلونة مجموعة 5+5)

المطلب الثاني: واقع العلاقات التجارية الأورومغاربية

لمطلب الثالث: مجالات التعاون الاقتصادي الأورومغاربية

المبحث الثاني: الأفاق والتحديات المستقبلية للشراكة الأورومغاربية

المطلب الأول: صعوبات الشراكة الأورومغاربية

المطلب الثاني: انعكاسات الشراكة الأورومغاربية

المطلب الثالث: التحديات المستقبلية للشراكة الأورومغاربية

خلاصة الفصل:

خاتمة:

مقدمة:

إن طبيعة التفاعلات الدولية،تأخذ أحد المسارين ، إما التفاعلات نزاعية وصراعية وإما سلمية تعاونية، وفي أوائل القرن التاسع عشر تميزت هذه العلاقات بطول الحملات الاستعمارية ، التي احتلت من خلالها كل الدول المغرابية، وأصبحت بمثابة المستودع أو المورد الأساسي الذي يمدها بمصادر القوة ويكسب الدول الأوربية مكانة دولية هامة، وفتح الأسواق المغاربية لتصدر من الفائض من منتوجاتها الصناعية التي عجزت الأسواق الأوربية عن استيعابها وتفادي مشكل التضخم والكساد وبما أن الظروف الدولية تغيرت مع حصول هذه الدول المغاربية على استقلالها، ونظرا للموقع الاستراتجي الهام للمنطقة المغاربية، ؛حيث أنها تتوسط القارات الثلاث وتستند إلى بعد حضاري وتكتل بشري وموارد طبيعية مهمة ومعبرا يصل المحيط الهندي بالأطلسي وخطا بحريا للنفط من إلى أوروبا وأمريكا الشمالية عادت بها إلى الاهتمام الدولي، هذه العودة تجسدت في تطوير الاتحاد الأوروب ي لسياسته المتوسطية التي تمثلت في الشراكة فبعد خروج دول المغرب العربي بعد فترة طويلة من الاستعمار ببنية اقتصادية ضعيفة وتخلف على مستوى كل الميادين جعلها تعتمد في صادراتها على البترول والغاز كمصدر وحيد لمداخلها من العملة الصعبة واستمرت طبيعة العلاقات الاقتصادية بغلية هذه الموارد أن في التبادل التجاري بينهما مقابل واردات مصنعة من الدول الأوروبية .

إذن فإن للبعد الاقتصادي دورا كبيرا في رسم معالم العلاقات الأرومغاربية وانتقالها من مرحلة إلى أخرى.

مبررات اختيار الموضوع:

إن لكل باحث أسباب ودوافع تجعله متمسك بموضوع بحثه منها:

الأسباب الذاتية:

للبحر المتوسط أهمية جيوستراتيجية لها دور كبير في العلاقات الدولية، ساهم في شكل كبير في اختيارنا للموضوع وجلب اهتمامنا لدراسته كما أن الموضوع من ضمن تخصصنا، ويعتبر من المواضيع العلمية الحديثة في مجال الاقتصادي والسياسي الذي يشهد تطورات وتحولات متلاحقة ومتجددة.

الأسباب الموضوعية:

يعود اختيار للموضوع في اعتبار هذه الدراسة من المواضيع الساعة التي تشغل الباحثين والمفكرين على جميع المستويات الوطنية والدولية، وحب الاطلاع والبحث في أصول وحقائق الشراكة الأورومغربية وانعكاساتها على الدول المغاربية، وأيضا لمعرفة حجم المبادلات في المتوسط ومعرفة الاستراتيجيات الأوروبية في المتوسط.

أهداف الدراسة:

ليبرز هذا البحث كونه من أهم مواضيع الساعة خاصة للدول المغاربية، حيث العلاقات الاقتصادية هي أساس تقدم وإدماج اقتصاديات الدول المغاربية في الاقتصاد العالمي أو إقصائها منه ومن بين أهداف دراسة الموضوع:

الأهداف العلمية:

تكمن أهمية الدراسة من خلال أنها صلب تخصصنا، من خلال اكتشاف العلاقات الأورومتوسطية في ظل العلاقات الدولية الراهنة.

وأيضا تقديم نظرة واضحة وشاملة ، ودراسة علمية يتبين من خلالها الأبعاد الداخلية والخارجية لموضوع الدراسة ويمكن بيان حصيلة من الأهداف وأهمها:

- توضيح الخلفيات، وملامح النظام الدولي.

- دراسة تحليل الاتفاقيات مابين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية .

- تسليط الضوء على منهج الدول المغاربية من مشروع الشراكة المقترحة من الطرف الأوروبي.

الأهداف العملية:

تقديم رؤية تحليلية عن الموضوع ومعرفة الأصول الحقيقية للشراكة والعلاقات وتوجهاته وأهم العوائق التي تواجهها،بالاضافةإلى معرفة القوى المسيطرة والموجهة لهذه العلاقات.

الإشكالية الرئيسية:

يعتبر مشروع الشراكة الارومغاربية، المقترح من الطرف الأوربي ، كفيل بتحقيق المصالح المشتركة والمتوازنة لضفتي حوض المتوسط، وما قيم تتمثل أهم التحديات المواجهة لها وماهي توجهاتها المستقبلية.

الإشكاليات الفرعية:

* فيما تتمثل الأهمية الاقتصادية لمنطقة المتوسط ؟

* هل العلاقات الأورومغاربية قائمة على التبعية أم التعاون ؟

* ما هو مستقبل هذه العلاقات الأورومغاربية ؟

الفرضيات:

وللإجابة على الإشكالياتاقترحنا الفرضيات التالية:

* مشروع الشراكة الأورومغاربية بالبعد الذي تعكسه هذه الشراكة.

* تتبين طبيعة هذه العلاقات من خلال الأهداف والتصورات المسطرة لها.

* التحديات التي تواجه الشراكة ومستقبلها يرتبط بنجاح أو فشل هذه الشراكة.

أدبيات الدراسة:

موضوع الشراكة الأورمغاربية، موضوع شامل وواسع قد حظي بعدة دراسات اقتصادية ومن بين هذه الدراسات التي اطلعنا عليها:

1- الكتب:

- **الحاج علي:** سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ببيروت، مركز الدراسات، الوحدة العربية، فبراير 2005.

- **زينب حسين عوض الله:** الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت د.ت.ن.

2- المجلات:

- **عزام محجوب**" مشروع تكوينه منطقة تبادل حربين بلدان المغرب العربي والاتحاد الأوربي" بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

- مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. العدد 02. 2003.

3- الأطروحات:

- **شريط عابد**" دراسات تحليلية لوقائع وأفاق الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية حالة دول المغرب العربي" أطروحته دكتوراه. جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2004.

- **زكري مريم**" البعد الاقتصادي للعلاقات الاورومغاربية، مذكرة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية تلمسان.

منهجية البحث:

لكي يتمكن الباحث من الوصول إلى دراسة علمية وعليه إتباع خطوات ومناهج البحث العلمي باستقبال عدة مناهج مراعيا التكامل بينها.

وقد اعتمدنا في بحثنا على المناهج التالية:

المنهج التاريخي: من خلال دراسة البعد التاريخي للعلاقات الاورومغاربية وبيان الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المتوسط.

المنهج الوصفي: من خلال بيان ووصف طبيعة العلاقات مابين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية.

المنهج المقارن: من خلال بيان أوجه الشبه والاختلاف بين الطريقتين وبيان نقاط القوة والضعف بينهما.

صعوبات الدراسة:

لكل بحث صعوبات تحول دون سهولة البحث تتلخص من خلال:

- تطور العلاقات الأورومغاربية من الصراعات والحروب إلى التعاون والشراكة.

- قلة المراجع المسلمة بالموضوع لتمكين الباحث من الإلمام بموضوعه وضيق الوقت.

خطة الدراسة:

اعتمدنا في بحثنا على خطة بسيطة من فصلين وكل فصل مقسم إلى مبحثين.

يتناول الفصل الأول الإطار التاريخي للعلاقات الاورومغاربية ومن خلاله تعرضنا إلى الدراسة الجيوستراتيجية لطرفي العلاقات ومختلف مجالات الشراكة.

أما الفصل الثاني فتم تخصيصه للدراسة مضمون البعد الاقتصادي للعلاقات الأورومغاربية ببيان العلاقات الاقتصادية والتجارية ومجالات التعاون، ثم انتقلناإلى صعوبات الشراكة وانعكاساتها والتحديات المستقبلية لها.

الفصل الأول:

السياق العام للعلاقات الأورومغاربية

تمهيد:

يمتد البحر الأبيض المتوسط من المحيط الأطلسي غربا إلى أسيا شرقا وهو يفصل أوروبا عن إفريقيا، كما إنه يتوسط القارات الثلاث: إفريقيا أسيا وأوروبا ومن هنا جاء أسم المتوسط وقد اشتق اسمه من كلمتين لاتينيتين هما "Médius" أي المتوسط و" Terra" أي الأرض. وقد أطلق عليه الرومان اسم" ماري نوستروم " Mari Nostroum" ويعني بحرنا.

كما تعتبر المنطقة منطقة تباين تكنولوجي وثقافي فهناك تباين تكنولوجي واضح بين الضفتين الشمالية والجنوبية؛ يتمثل في قلة استخدام التقنيات الحديثة وعوامل الإنتاج المتطورة وكذا عدم توفر الإمكإنيات البشرية القادرة على استخدام هذه التقنيات الحديثة والتكنولوجيا المتطورة ، كما أن دول الضفة الجنوبية لايزال مستوى التعليم، وطرقها البيداغوجية غير مجهزة بالوسائل التعليمية الحديثة.

كما وأن منطقة المتوسط تعتبر منطقة توتر وعدم أستقرار على مر االتاريخ كانت ولاتزال منطقة البحر المتوسط منطقة صراع وتوترات، حيث ورثت أقدم النزاعات أهمها: الصراع العربي الإسرائيلي، والنزاع في قبرص، النزاع في البحر...الخ .[1]

[1] العلامي الصادق : العلاقات الثقافية الدولية.الجزائر.ديوان المطبوعات الجامعية. 2006.ص 30.

المبحث الأول: البعد الجيوسياسي للمنطقة.

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط

كان حوض البحر الأبيض المتوسط منذ القديم مهدا لحضارات إنسانية عديدة ظهرت غرب العالمين الهندي والصيني في الشرق الأسيوي كمصر ببابل وبلاد مابين الرافدين، فارس، فينيقيا ، قرطاجة ونوميديا في الشمال الإفريقي، روما وبيزنطا الحضارة العربية الإسلامية والحضارة الأوروبية المسيحية. [1] وكان من نتائج التنوع الحضاري إن قامت بين هذه الأمم والحضارات عبر مختلف المراحل التاريخية علاقات ذات طابع نزاعي وصراعي تارة، وعلاقات سلمية تعاونية قائمة على التجارة والمصالح المشتركة تارة أخرى.[2]

كل هذا أدى إلى بروز منطقة البحر الأبيض المتوسط كمنطقة بالغة الأهمية على المستوى الجيوسياسي وإنما على المستويين الاقتصادي والحضاري، مما جعلها محط أنظار وأطماع القوى الكبرى في العالم.

---

[1] قاسم نادية: ندوة برشلونة: هاجس الأمن والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط. رسالة ماجيستير غير منشورة. جامعة الجزائر كلية الحقوق.2002.ص 35.

[2] تيقمونين ابراهيم:" المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية، التنافس الفرنسي نموذجا" رسالة ماجستير جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام.2005.ص 169.

الخصائص الجغرافية لحوض البحر الأبيض المتوسط:

تبلغ مساحة البحر الأبيض المتوسط 969.100 ميل مربع، ويظهر لنا كبركة من القارات الثلاث إفريقيا وأسيا وأوروبا، ويعترف علماء الجغرافيا الطبيعية والبشرية إن حوض البحر الأبيض المتوسط يمثل وحدة حقيقية وإن الساحل الجنوبي يتكامل مع الساحل الشمالي، فمن الناحية الجغرافية هذا البحر هو بحيرة حقيقية تربط ولا تفصل.

ويبلغ طول البحر من الشرق إلى الغرب حوالي 334 ميلا بحريا مشكلا الخط المستقيم جبل طارق بيروت، أما عرضه فهو متفاوت يتراوح بين مضيق الدرنيل التركي وميناء بور سعيد المصري و410 أميال بحرية بين مناء مرسيليا الفرنسي وميناء بجاية بالجزائر.

هذه المسافات الطويلة تعطينا نظرة على الطول الإجمالي للسواحل المتوسطية التي تبلغ نحو 9761 ميلا يصل إلى 10011 ميلا إذا أضفنا سواحل جزيرتي قبرص ومالطا.[1]

وبحكم الطبيعة الجغرافية للبحر الأبيض المتوسط، فإنه يكاد يكون بحرا مغلقا لولا وجود منفدين رئيسين هما مضيق جبل طارق غربا الذي بالمحيط الأطلسي وقناة السويس شرقا التي تشكل منفذا إلى البحرالأحمر الذي يتصل بدوره عند مضيق باب المندب بالمحيد الهندي.

كما ينقسم البحر الأبيض المتوسط إلى حوضين غربي وشرقي بفعل الخناق الموجود بين جزيرة صقلية وتونس.هذه الخصائص الجغرافية المذكورة ميزت سياسات دول المتوسط وعلاقاتها البينية عبر مختلف العصور إلى الوقت الحالي لكن ثمة اختلاف حول تصنيف الدول المتوسطية، فإذاكان التواقف موجود حول المعيار الجغرافي الذي يعتبر أن كل دولة تطل أولها على منفذ بحري هي دولة متوسطية، فإن للمعيار الاستراتيجي أهمية بالغة للحوض ليتجاوز حدوده الجغرافية ليشمل مناطق أخرى تدخل صمن نطاقه السياسي والاستراتيجي.

[1] السيد ياسين" البحر المتوسط باعتباره منطقةإستراتيجية. مرجع سابق ص 23.

الخصائص الاقتصادية للبحر المتوسط:

إلى جانب الموقع الجغرافي الخاص بالبحر الأبيض المتوسط وأهميته الجيوسياسية فإنه يحتوي كذلك على ثروات استراتيجية تعد حيوية بالنسبة للاقتصاد الدول الغربية الصناعية.[1]

وتتمثل هذه الثروات خاصة النفط والغاز اللذان تزخر بهما منطقة المغرب العربي والخليج وكذا منطقة بحر قزوين. وهنا يبرز دور البحر الأبيض المتوسط كمعبر رئيسي للسفن وحاملات النفط والأنابيب النفطية والغازية إلى دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة مرورا عبر قناة السويس ومضيق جبل طارق ومن هنا يمكن اعتبار البحر الأبيض المتوسط بمثابة الشريان الحيوي للتجارة العالمية.[2]هذه الأهمية ليست وليدة الظروف الراهنة .وإنما حازها البحر الأبيض المتوسط منذ القدم باعتباره البحر الذي يتوسط العالم القديم.

ويصف الباحث الأمريكي **"مورتنكابلإن"** الأهمية الاقتصادية الكبيرة للمنطقة من خلال قوله إن مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقد القادم واحتمالا للجيل القادم أيضا على تطور المنطقة المحيطة بحوض البحر الأبيض المتوسط، فالربع الشمالي منها (أوروبا الشمالية) يحتوي على أكبر تركيز للقوة البشرية الماهرة في العالم التي تقارب مثيلتها في الولايات الأمريكية، والربع الجنوبي الشرقي من تلك المنطقة يمثل كمصادر هامة ورخيصة للطاقة ، والذي يعد تدفقها المستمر في العقدين القادمين ضروري للصحة الاقتصادية والسياسية للربع الشمالي الغربي.

[1] عبد الحميد ابراهيم: المغرب في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية.بيروت.مركز دراسات الوحدة العربية.ط 1-1996.ص125.

[2] صمارة محمد سليم، مرجع سبق ذكره.ص.1

الأهمية الحضارية للمنطقة الأورومغاربية:

تكتسي المنطقة المتوسطية أهمية حضارية كبرى إن لم نقل الأهم على الصعيد الدولي، وهذا ليس وليد اليوم إنما هذه الأهمية تبرز لنا منذ العصور القديمة فبدون مزايدة منطقة البحر الأبيض المتوسط حظية ولا تزا ل تحضي بشهرة عالمية لم تحضي بها أي منطقة أخرى فمنذ القدم كانت هناك أطماع متنوعة من أجل السيطرة على هذه المنطقة.

فالمنطقة المتوسطية لها عدة خصائص تاريخية فالمتوسط هو مهد الحضارات فمعظم الحضارات الإنسإنية شهدت ميلادها بالمنطقة المتوسطية حيث نمت وترعرعت ثم إنهارت على مشارف المتوسط . **poulvalery** بول فاليري عن المتوسط إنه فلناء مؤولة، إنه آلة لصنع الحضارة.[1]

وشهدت المنطقة عدة حضارات عظيمة على غرار الحضارة الفرعونية قديما، ثم توالت حضارات أخرى على غرار الحضارة الفينيقية الإغريقية الرومإنية والتي سادت في المنطقة لأزمنة عديدة . ثم جاءت الفتوحات الإسلامية للمنطقة عبر هذا الحوض إنطلاقا من شبه الجزيرة العربية ووصولا إلىالإندلس عن طريق المغرب العربي وصولا الإندلس في أوروبا، وبعد تراجع الدور الإسلامي توالت الحملات الصليبية فكإن هدفها السيطرة على الأراصي المقدسة **(فلسطين)** هذا الصراع العقائدي لايزال يسيطر على هذه المنطقة والذي هو في تزايد مستمر.

[1] فاطمة فيلالي: مسار التعاون في حوض المتوسط- الشراكة الأورومغاربيةنموذجا.رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.2008-2009.ص19.

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للمغرب الكبير

اعتمدت البلدان المغاربية المركزية ومنذ استقلالها نماذج اقتصادية موجهة وهذه المجموعة تتكون من الجزائر، المغرب، وتونس باستثناء ليبيا التي لم تنخرط في المسعى المتوسطي وموريطانيا التي ليست لها واجهة بحرية متوسطية وتربطها بالمجموعة الأوروبية علاقات في إطار اتفاقية لومي [1]لدول المغرب العربي خصوصا الكثير من نقاط التشابه غير إن لكل بلد خصوصيته فلقد بذلت أقطار المغرب جهودا كبيرة للتعامل والتعاون أثمرت بتأسيس اللجنة الدائمة للتنسيق المغاربي سنة 1964 والتي كإنت تسعى إلى تنسيق السياسات الاقتصادية المغاربية غير إن التجربة لم تعمر [2] طويلا وجمدت في بداية التسعينيات.

[1]محمد مجدوب، مرجع سابق.ص495.

[2]محمد الشريف منصوري، امكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد. أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير .قسنطينة 2009 ص110.

لومي: هي استثمار الاتفاقية باوندي تضم مجموعة الدول الافريقية ودول المغاربي وهذا منذ 1975.

عقدت عدة اتفاقيات سميت: لومي1(1975-1979) لومي2(1979-1982) لومي3(1984-1990).

ومع بداية السبعينات اعتمدت البلدان المغاربية برامج تصنيعية وأحداث مشاريع صناعية، وهذا بفضل الارتفاع الذي عرفته أسعار البترول الشيء الذي مكنها من تأميم الصناعات البترولية وخلال عقد الثمانينيات عرفت أسعار المواد الأولية إنخفاضا كبيرا أثر على الاقتصاديات الدول المغاربية ، بحيث إنخفضت مداخيل التصدير، الأمر الذي جعل هذه الدول عاجزة لإبقاء بديونها الخارجية وبقيت تنفق كل مداخلها لتغطية المطالب الاجتماعية وأصبحت هذه الدول تعيش أزمة اقتصادية حقيقة.[1]

كما ظلت العلاقات الثنائية بين مد وجزر يسودها دائما الضعف. إلى سنة 1988 أين جاءت فكرة تأسيس اتحاد المغرب العربي ككتلة متجانسة تساهم في التوازن والاستقرار والأمن.[2]

وتشير المادة الثانية من المعاهدة إلى أهداف إنشاء اتحاد المغرب العربي **(UMA)** **L'union Maghreb Arabe** فلقد كإن يرمي إلى تمتين أواصر الأخوية التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها البعض ، تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها[3] والمساهمة في صياغة السلام القائم على العدل والإنصاف، إضافة إلى نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.

[1] حسين بومدين مزايا وتكاليف الاتفاقيات الاورومتوسطية رسالة ماجستير في المالية العامة، جامعة تلمسان كلية العلوم الاقتصادية والتسير 2003 ص17.

[2] شريط عابد دراسة تحليلة لواقع وأفاق الشراكة الاقتصادية الاورومتوسطية حالة دول المغرب العربي. أطروحة دكتوراه دولة.جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والتسير 2004 ص128.

[3] محمد الشريف منصور، إمكانية اندماج إقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة. اطروحة للنيل دكتوراه دولة. جامعة قسنطينة كلية العلوم الاقتصادية والتسير 2009 ص175.

الدبلوماسية منها والدفاع والثقافية وخاصة الاقتصادية.[1] فقد كإن يرمي الاتحاد في إنشاء منطقة تبادل حرة قبل سنة 1992، وإقامة اتحاد جمركي قبل سنة 1995، إنشاء سوق موحدة سنة 2000 وإتحاد اقتصادي والذي يرمي إلى تحديد السياسات وبرامج التنمية، لد رافق إنشاء تجمع المغرب العربي خلق مؤسسات ومنشآت تابعة له.

مؤسسات السياسة، ونميز فيها:

1- مجلس الرئاسة: إذ تنص المادة السادسة من المعاهدة على إن مجلس رئاسة إتحاد المغرب العربي الوحيد الذي له سلطة اتخاذ القرارات، وتقدم له أي مقترحات تخص أعمال الاتحاد ومستقبله ولهذا المجلس صلاحية إنشاء المؤسسات (كالجامعة المغاربية، الديوان المغاربي للحبوب والخضر الجافة..)[2]. وبأخذ التنظيم الداخلي لتجمع بلدان الاتحاد المغرب العربي على مبدأ الاحترام سيادة البلدان العضوة من خلال التناوب على رئاسة الاتحاد وأماكن إنعقاد اجتماعاته.[3]

وعقب الدورة الرابعة للمجلس الرئاسة المنعقد بالدار البيضاء بالمغرب في سبتمبر 1991، تم تحديد المقرات المختلفة لمؤسسات الاتحاد فنجد:

- **الأمانة العامة للاتحاد:** مقرها الرباط- الغرب.
- **المجلس الاستشاري:** مقره الجزائر العاصمة.
- **المجلس القضائي:** مقره نواكشوط- موريتانيا.

[1] محمد الشريف منصوري، مرجع سابق، ص115.

[2] الحبيب بن يحي " رفاق تنشيط العمل المغاربي " مداخلة ألقيت في ندوة مركز تونس لجامعة الدول العربية تونس 2007/05/31 ص03 www.rausses2.mmsh.unive-h.fr

[3] المرجع نفسه ص4.

إن يظهر تنظيمه الداخلي إمكانية تشكيل مكتب للمجلس الاستشاري.[1]

المؤسسات الفنية:

وتتضمن كل من الأمانة العامة واللجان الوزارية المتخصصة.

الأمانة العامة:

تتكون من مجموعة موظفين يعملون بها في إطار القانون الدولي، يمارسون مهامهم ووظائفهم بحياد من أجل تحقيق المصالح المشتركة للدول الأعضاء في الاتحاد وطبقا لنص المادة السادسة من النظام الأساسي للأمانة العامة للإتحاد هؤلاء الأشخاص الذين تتكون منهم الأمانة العامة هو الأمين العام وعدد كاف من الموظفين.[2]

ومن صلاحيتها تتضمن الأمانة العامة لرئاسة المجلس والمجلس الوزراء الخارجين ولجنة المتابعة وكذا اللجان الوزارية المتخصصة فهي تعمل على تطبيق القرارات المتخذة من طرف المجلس الرئاسة بالتنسيق مع باقي التنظيمات والمؤسسات الأخرى للاتحاد وتحفظ أرشيف الإتحاد ويمكن لها إن تجمع مع لجنة المتابعة وهو ما عطل نوعا ما النشاطات هذه اللجنة.[3]

[1] محمد الشريف منصوري، مرجع سابق، ص118.

[2] جمال عبد الناصر، التنظيم الدولي، مرجع سابق ص280.

[3] محمد الشريف منصوري، امكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام الجديد. مرجع سابق ص119.

-والجامعة المغاربية مقرها طرابلس ليبيا والبنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية، مقره تونس العاصمة كما يهتم المجلس بالسياسة الخارجية للاتحاد وبعلاقته مع التنظيمات الجهوية الأخرى كجامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي...

2- مجلس الوزراء الخارجيين ولجنة المتابعة:

تمنع المادة الثامنة من اتفاقية الإنشاء للوزراء الخارجيين لبلدان الاتحاد، ومراقبة القضايا التي ترفع من طرف اللجنة المتابعة وفقا لما توضحه المادة التاسعة من معاهدة الإنشاء.[1]

كما الأمانة العامة للاتحاد تعمل تحت رقابة مجلس الوزراء الخارجين، هذا الأخير يعتبر حلقة وصل بين المجلس الرئاسة والتنظيمات والمؤسسات الاتحاد الأخرى ومن بين مهام مجلس الوزراء الخارجين تنحصر في: يحرر تقريب المجلس رئاسة الاتحاد فيها يخص مدى تنفيذ القرارات المتخذة ويتابع السياسة الخارجية للاتحاد والتعاون مابين البلدان الإتحاد وكذا في علاقتها مع بلدان الاتحاد الأوروبي.

3- المجلس الاستشاري:

يتكون المجلس الذي أنشئ بفصل المادة 12 من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي من 10 أعضاء عن كل برلمان(نائبا) عن كل بلد.

غير إنه توسع في اجتماع الجزائر بعد سنة 1990 إلى 20 عضوا ثم مدد العدد إلى 30 عضوا، فالمجلس الاستشاري عليه دور مهم منذ إنشائه.

[1] محمد الشريف منصوري، إمكانية اندماج الاقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد. مرجع سابق ص117.

2- اللجإن الوزارية المتخصصة (cms) les commissions ministérielles spécialisées

قرر المجلس الرئاسي المنعقد في تونس في جانفي 1990 إنشاء خمسة لجان وزارية متخصصة، لجنة مكلفة بالأمن الغذائي ولجنة مكلفة بالاقتصاد والمالية، لجنة مكلفة بالبنية التحتية ولجنة مكلفة بالموارد البشرية.

3- المحكمة القضائية:

كل دولة ممثلة بقاضيين لمدة ست سنوات قابلة للتجديد للنص الهيئة كل ثلاث سنوات تقوم بإعطاء رأيها في الترجمة أو تطبيق الاتفاقيات المبرمة في إطار اتحاد الغرب العربي.

لكن رغم الجهود المبذولة في تكوين قطب إقليمي يستجيب للتطلعات دول المنطقة في الاندماج فإن عوامل تعطيل هذا المشروع تبقى منها السياسية والاقتصادية والهيكلية ومن هنا المنطق وجب على أقطار المغرب العربي إيجاد قواعد جديدة للتعاون والاندماج.[1]

فخلال التسعينات بدأ التفكير الجاد للخروج من هذه المتاعب الاقتصادية والاجتماعية لذا استلزم اعتماد سياسة التحرر الاقتصادي والتقليص من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتبني نماذج جديدة وإصلاحات على منظومتها الاقتصادية معتمدة في ذلك على استقلالية المؤسسات العمومية، والانفتاح على العالم الخارجي.[2]

---

[1] زايدي بلقاسم "استراتيجية الاتحاد الأروبي الجديد لمنطقة البحر الأبيض المتوسط" الندوة العلمية الدولية، سطيف : جامعة فرحاة عباس 8-9 ماي 2004 ص 09 .

[2] شريط عابد ، مرجع سابق ص 128.

خصائص اقتصاديات المغرب العربي:

بعد تنظيم الاقتصاد في المنطقة المغاربية كأن يخضع خلال فترة طويلة إلى منطق الحماية لكن سرعان ما تقيد هذا الاتجاه لتأسيس حركة جديدة تمثلت في تحديد المبادلات والتي بادرت بها المغرب سنة 1983 ثم في تونس سنة 1987 ثم الجزائر ابتداء من سنة 1992 وتأكد ذالك من خلال اعتماد هذه الدول لبرامج التصحيح الهيكلي واعتماد أساليب تحرير التجارة الدولية تحت تأثير اتفاقية الغات(GATT) وترتب عن ذالك زوال العراقيل الكمية تدريجيا والمصادقة على قوانين التجارة الخارجية [1] والاستثمار في هذه الدول وبالتالي التوجه نحو فتح اقتصادياتها.[2]

إن مستوى الحماية الجمركية في هذه الدول كأن يستجيب دائما لاعتمادات اقتصادية ومالية، فحدث تخفيض من حدة الحماية الجمركية بين 1984-1986 في معظم الدول المغاربية غير إن العجز المستمر لميزانيات هذه الدول بقي يعاكس هذا الاتجاه تحت ضغط متفاقم للمديونية الخارجية أيضا وسنحاول ذكر بعض الخصائص لكل دولة كما يلي:[3]

الاقتصاد الجزائري:

لقد اعتمدت الجزائر بعد الاستقلال نظام التخطيط المركزي ومحاولة إقامة قاعدة بإنشاء المؤسسة الوطنية من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وكان المساهم الوحيد في هذه المؤسسات هو الدولة باحتكارها لمجمل الأنشطة الاقتصادية وتهميش القطاع الخاص وكان الهدف من ذلك وضع إستراتيجية تؤمن استغلال الموارد الوطنية بصفة عقلانية وانتهاج أساليب تخمينية تعتمد على الذات لتقديم الاقتصاد الجزائري بمراحل عديدة نلخصها فيما يلي:

[1] زكري مريم البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية- مغاربية. المرجع السابق ص22.

[2] زكري مريم، مرجع سابق ص 23.

[3] توفيق المديني، المغرب العربي ومأزق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. بيروت دار لبنان للطباعة والنشر.ط1 2004.ص22.

المرحلة الأولى(1962-1969): عملت الدولة الجزائرية بعد استقلال على إعادة هيكلة اقتصادها الذي عرف نوع من الاستقرار الاقتصادي والمالي.

فبادرت الدولة إلى اهتمام بتمويل الاستثمارات التي حملها المخطط الاستعجالي من خلال الخطة الثلاثية الأولى سنة 1967 من أجل النصوص بمختلف قطاعات الاقتصاد والعمل على بناء اقتصاد قوي للخروج من دائرة التخلف والتبعية يضمن الاستقلال للبلاد وتوفير العدالة الاجتماعية لمواطنيها.[1]

المرحلة الثانية (مرحلة السبعينات) بعد تنفيذ تجربة الخطة الثلاثية الأولى شرعت الجزائر في تطبيق الخطة الرباعية الأولى(1970-1973) وكان الهدف منها إنشاء صناعات قاعدية تسهل في ما بعد إنشاء صناعات حقيقية وكان من بين أهداف المخطط أيضا العمل على بناء القواعد الهيكلية للتنمية الاقتصادية. وهذا يترجم الاستثمار في الصناعة الثقيلة ومواصلة تقويم المحرقات حيث تقرر خلال هذه الفترة(1970-1973) تخصيص أكثر من 15 مليار.دج وأكثر من 60 مليار دج في الفترة مابين(1974-1977) كنفقات استثمارية لتنمية وتقويم المحروقات وعلى حساب باقي القطاعات الأخرى.

المرحلة الثالثة(مرحلة الثمانينات):

ابتدأت هذه المرحلة من سنة 1980 تم الشروع في تطبيق الخماسي الأول(1980-1984) والمخطط الخماسي الثاني(1985-19899).

[1] زكري مريم البعد الاقتصادي للعلاقات الدولية، الغاربية، مرجع سابق ص24.

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للاتحاد الأوربية.

أدت انتهاء الحرب العالمية الثانية وما خلفت هـ من نتائج إلى ظهور حاجة ملحة لمبادرة دولية لإعادة بعث الاقتصاديات المنهكة[1]، لتكون تجسيدا عمليا لحالة التصالح بين فرنسا وألمانيا من جهة، وتطرح خطوة أولى نحو نظام أوروبي جديد من جهة أخرى. وبالفعل وفي ظل هذه الظروف اقترح وزير الخارجية الفرنسي" **روبرت شومان**" مشروع أطلق عليه اسم مشروع شومان في ماي 1950[2]؛ لتوحيد السيطرة على إنتاج الفحم والحديد في أوروبا؛ الذين كأن يمثلان الركيزة الأساسية الاقتصاد أي دولة في الخمسينات؛ على إن تتم إقراره من جانب ست دول هي:فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، بلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ؛ التي وقعت في باريس في 18 أفريل 1951 معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب بهدف التوصل إلى سوق أروبية مشتركة في هاتين السلعتين الإستراتيجيتين.

وفي عام 1955؛ بدأت أفكار جديدة تظهر، كأن أهمها مبادرة دول **البنيلوكس** الثلاث بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ في 01 و 02 جانفي والمتمثلة في مذكرة للمناقشة حول إمكانية تحقيق المزيد من التعاون الأوروبي.

[1] سمير أمين فيصل باشير؛ البحر المتوسط في العالم المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1988،ص8.

[2] عبد المنعم سعيد، الجماعة الأروبية تجربة التكامل والوحدة، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت 1986،ص40.

خاصة بعد التجربة الناجحة لمجموع الحديد والصلب ليشمل المجال الاقتصادي وعقد اجتماع لوزراء خارجية الدول الست الأعضاء في المجمع الأوروبي للحديد والصلب في مدينة مسينا في جوان 1955، حيث أيدو إنشاء سوق مشتركة ووكالة دولية للطاقة، وشكلوا لجنة لدراسة المشكلات التي تتعرض قيام الجماعة الاقتصادية ووضع المعاهدات اللازمة لإنشائها وفي 25 مارس 1957، أبرمت نفس الدول الست معاهدتين حديثتين في العاصمة الايطالية روما، الأولى لإنشاء الجماعة الأوربية التي تعدت مجرد تحديد التجارة بين أعضاء لتلزمهم بتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي على المدى الطويل، ولم تمضى بصفة أشهر على توقيعها حتى صادقت عليها البرلمانا ت الدول الأعضاء وأصبحت سارية المفعول اعتبارا من 01 جانفي 1958.[1]

معاهدة ماستريخت وتطور النظام الأوروبي:

بالرغم من النجاح الذي حققته الجماعة الأوروبية على صعيد إنشاء السوق المشتركة إلا إنها واجهة صعوبة بالغة في إزالة كافة اليود الفنية والإدارية والقانونية المعوقة للتجارة البينية، كما رسخت الظروف الاقتصادية السائدة خلال الثمانينات من اقتناع القيادات الأوروبية بضرورة إيجاد قوة رفع جديدة للنظام الأوروبي لتحقيق أقصى استفادة من مكاسب التكامل الاقتصادي.[2]

[1] حسين عمر. التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر: النظرية والتطبيق، دار الفكر المصري، القاهرة 1998 ض.153.

[2] أسامة المجدوبن العولمة والإقليمة: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001 ص 61-62.

الجدول رقم 01: المعاهدات الأوروبية الرئيسية:

المعاهـــــدة	تاريخ التوقيع عليها	تاريخ دخولها حيز التنفيذ
معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية للصلب والفحم	16 أفريل 1951	25 جويلية 1952
معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة النووية	25 مارس 1957	01جانفي 1958
معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية	25 مارس 1957	01 جانفي 1958
الاتفاق الأوروبي الموحد	17 فيفري 1986	01 جويلية 1987
معاهدة الاتحاد الأوروبي ماستريخت	07 فيفري 1992	01 نوفمبر 1993

المصدر: من تصميم الباحث بالاعتماد على المرجع الأتي" أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،2001.[1]

[1] حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر: النظرية والتطبيق. مرجع سابق.ص42.

المطلب الرابع: العامل الاقتصادي في العلاقات الأورومغاربية.

نظرا لسياسة الانتشارية للاتحاد الأوروبي، وجد نفسه في مواجهة الدول المتوسطية فسعى لإقامة علاقات مع هذا الطرف مبنية على التعاون بغض النظر في صالح أي طرف تعود هذه العلاقات كما يمكن القول بأن التعاون الاقتصادي والمالي والفني في إطار السياسة المتوسطية يعد أمرا مفيدا لكل من الجماعة الأوروبية ودول حوض البحر المتوسط في فبالنسبة للمجموعة الأوروبية، تتحدد أهمية السياسة المتوسطية في الأبعاد السياسية الإستراتيجية؛ بالإضافة إلى عامل الطاقة. أما بالنسبة لدول حوض البحر المتوسط، فإن الفوائد التي تعود عليها تتركز بصفة أساسية في تحقيق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها تلك الدول خاصة الدول المتوسطية.لهذا سنحاول الكشف عن بعض ميادين التعاون بين الطرفين العلاقة ويرتبط تحديد هذه الميادين بالعوامل التي شكلت مزايا للتعاون التي مهدت للميدان الاقتصادي.[1]

يعتبر هذا الميدان من الميادين الرئيسية التي مهدت لقيام هذه العلاقة والتي أدت إلى توسيع مجالات التعاون إلى ميادين أخرى؛ وهو متعدد الجوانب، فالحاجات الاقتصادية العربية من أوروبا تتركز حول رفع كفاءة استغلال الموارد الاقتصادية؛ وخلق بدائل جديدة للدخل القومي بالإضافة موارد النفط، وإقامة صناعات حديثة في مختلف قطاعات الإنتاج وتنمية وتطوير التكنولوجيا الحديثة في الأقطار العربية.

[1] شريط عابد " دراسة تحليلية لوقائع وأفاق الشراكة الاقتصادية الأورومغاربية حالة دول المغرب العربي .مرجع سابق.ص 43.

واستفادتها من البرامج المالية المقدمة من أوروبا على شكل فروض مالية لدفع عجلة التنمية بداخلها؛ فالهدف من التعاون في الإطار المالي والتجارة يهدف إلى إنشاء ازدهار مشتركة لذا فقد أكد الأطراف على أهمية تخصيص مبلغ 4675 مليون من الأموال موازنة المجموعة كاملا لهذا الهدف وزيادة قروض البنك الأوروبي والاستثمارات. وفي المقابل، فإن أوروبا تحصل على ميزات كثيرة في علاقاتها مع السوق الاستهلاكية العربية.

وتم التعبير على ذلك من خلال لأهداف طويلة الأجل التي حددتها الدول المعنية، الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وتحسين أوضاع المعيشة عن طريق زيادة فرص التوظيف والإقلال من حجم الفجوة التي تعانيها عملية في المنطقة الأور و متوسطية؛ ودعم التكامل والتعاون الإقليمي.

إنشاء منطقة للتبادل الحر:

يحتل هذا المشروع صدارة الأهداف التي تسعى إليها الدول؛ لما تحققه من فوائد تنعكس على الأطراف المشاركة وهو جوهر إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للمنطقة البحر الأبيض المتوسط...

إن منطقة التجارة الحرة هي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول يتم بموجبها تحرير التجارة فيما هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية والقيود الأخرى على التجارة على الاحتفاظ كل دولة على تعريفاتها الجمركية إزاء دول خارج المنطقة وذلك بهدف تحقيق منافع اقتصادية.[1]

[1] شريط عابد: " دراسة تحليلية الوقائع وأفاق الشراكة الاقتصادية الأورومغاربية حالة دول المغرب العربي".مرجع سابق، ص 45.

تتمثل هذه الطاقة في تعظيم الإنتاج وحجم التجارة بين دول المنطقة والوصول إلى إنشاء هذه المنطقة حسب نص الاتفاقية بحلول 2010 سيمثل مكسب هائل للطرف الأوروبي؛ لأن هذا يعتبر بمثابة نافذة سوق جديدة للسلع الأوروبية ، والتي تستفيد بحكم المنطقة الحرة من تخفيض حجم الضرائب المفروضة عليها وبالتالي تنقص تكاليف التصدير مقارنة بما هي عليه قبل إنشاء المنطقة.

وستمكن حينها من إغراق السوق للدول الجنوبية وخاصة العربية لافتقاد هذه الأخيرة إلى مؤسسات وقاعات إنتاجية متطورة ومتنوعة قادرة على منافسة السلع الأوروبية.

مجال الطاقة: يحتل عامل الطاقة أهمية كبرى بالنسبة لاقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة بصفة عامة والأوروبية بصفة خاصة ويرجع اهتمام الدول الأوروبية للنفط العربي إلى حقيقتين: الأولى إلى معظم الدول الأوروبية تعتبر غير منتجة للبترول باستثناء بريطانيا والنرويج؛ مما جعل اقتصادها يعتمد على الطاقة المستوردة والحقيقية. والحقيقة الثانية إن أقرب وأكبر مصادر البترول لأوروبا الغربية هي منطقة البحر المتوسط(خاصة الدول العربية) مما جعلها تهتم بعلاقاتها مع هذه الدول لضمان استمرار تدفقات البترول إليها وهو الأمر الذي لم يغب عن أذهان الذين صاغوا السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوروبية لذا علمت أوروبا على توطيد العلاقة في هذا المجال من خلال الإجراءات التالية:

1- تشجيع الشركات الأوروبية على التنقيب على البترول في مناطق المغرب العربي.

2- ترشيد استهلاك الطاقة سواء للأغراض المنزلية أو الصناعية.[1]

3- تشجيع تنمية مصادر الطاقة في هذه الدول.

[1] شريط عابد: " دراسة تحليلية الوقائع وأفاق الشراكة الاقتصادية الأورومغاربية حالة دول المغرب العربي".مرجع سابق، ص 47.

4- توفير فائض بترولي هائل يزيد عن حجم الطلب العالمي عليه بما يحجم كل تأثير سلبي لأي نفطي مستقبلي.

فالجزائر كبلد مغاربي وبموجب اتفاقية إيفيان، منحت فرنسا امتيازا استغلال البترول لمدة 06 سنوات بالمقابل تستفيد الجزائر من دعم مالي يقدمه لها صندوق الاستثمار FFD وقد شمل التعاون هذا الميدان توسعا. فحاليا أنبوب الغاز"أنبوب ألميريا" العابر للبحر المتوسط نحو اسبانيا.

المبحث الثاني: مضمون التعاون الأورومغاربي.

المطلب الأول: المجال السياسي والأمني.

نحاول من خلال هذا المطلب نوضح الجانب السياسي والأمني ومدى أهمية هذا المحور واعتباره ذو أولوية في الشراكة الأورومغاربية ومرة أخرى؛ فالجانب السياسي لقي اهتماما كبيرا في الحوار الأوروبي العربي مع مجموعة التطورات الحاصلة وهذا على الصعيد المحلي؛ الإقليمي والدولي طرح مشروع الشراكة الأورومتوسطية والذي يعتبر إلى حد ما امتداد للمشروع المعروف بـ:5+5؛ هذه الشراكة ركزت هي الأخرى وعلى تدهور الأوضاع الأمنية في عدة دول مثال ذالك الأزمة الجزائرية وما ينجم عنها من تأثيرات على الدول المجاورة– المغرب العربي– والطرف الأوروبي أيضا وظاهرة التدفق المثالي للهجرة الغير الشرعية خاصة في الجزء المغاربي حيث أصبحت مسألة أمنية تؤرق دول الشمال خاصة.[1]

ولهذا فإنه من الأفضل العمل وفق مرحلة أولى على توضيح المفاهيم والتصورات عن طريق استبعاد كل الغموض واللبس من أجل مواصلة الطريق في مجال تعزيز الحوار والتشاور والتنسيق والعمل على استكمال العمل بالميثاق المتوسطي للأمن والاستقرار عن طريق إشراك الطرف الجنوبي في اقتسام المفاهيم المشتركة وتأسيس فهرس مشاركة الطرف **in dex partenarial** يظم الورشات المقررة للتعاون سياسيا وأمنيا مع رسم أجندة عمل مشتركة دون إن ننسى تعزيز الحوار الاستراتيجي من خلال:

* خلق شبكة من معاهدات الدراسات للدفاع والأمن.

* اقتسام خبرات مشتركة.

* تأسيس ملتقيات دورية.

[1] الحاج العلي: سياسات دول الاتحاد الأروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة بيروت؛ مركز درايسات الوحدة العربية، فبراير 2005.

بالرغم من هيمنة الاقتصاد؛ فإنه ليس مخيفا على حد إن المحور السياسي يشكل هما متبادلا بين ضفتي المتوسط؛ فبقدر ما سعت دول الاتحاد الأوروبي إلى حماية أطرافها من الإرهاب والمخدرات والهجرة غير المشروعة فإن دول الجنوب وشرق المتوسط تتطلع إلى تثبيت سلطتها وإصباغ الشرعية عليها؛ بما تعول عليه من رفع للمستوى المعيشي لشعوبها، وكسب معركة التنمية في مجتمعاتها.

وإذا أردنا تقيم الجانب السياسي والأمني في الشراكة الاورومتوسطية؛ نجد إنه وبعد مضي أكثر من سنوات على إعلان برشلونة لا تزال القضايا المحورية في هذا الجانب عالقة وتجعل من الشراكة [1] مجرد اتفاق كسابقيه؛ يحاج إلى اتفاقات جديدة لدعمه وآليات فعالة لتحقيقه؛ فالصراعات مثل القضية الفلسطينية ونزاع الصحراء الغربية والأزمة القبرصية لا تزال تشكل عائقا أمام تقدم الشراكة وحالة دون الوصول إلى توافق أو إنجاز مهم عائقا أمام تقدم الشراكة وحالة دون الوصول إلى توافـق وإنجاز مهم فما يتعلق بأهداف الشراكة، التي يتضمنها المحور السياسي كما ألفنا أحداث 11 سبتمبر 2001 وما تبعها من حرب على العراق بظلالها على عملية برشلونة وكان انقسام الموقف الأوروبي تجاه الحرب ودوره في أرباك العلاقة بين الجنوب البحر المتوسط وشماله، إذا أصبحت قضايا مثل مواجهة الإرهاب والهجرة من الجنوب إلى الشمال الشغل الشاغل لبعض الشركاء الاوربين خلال العامين الماضين؛ وذلك على حساب تسوية النزاع العربي الإسرائيلي، وقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية في المنطقة.

– ويكمن العجز في تحقيق تقدم على المسار السياسي في عدم قدرة الاتحاد الأوروبي بالرغم من كونه أكبر تكتل سياسي واقتصادي؛ على إن يتبنى موقف موحدا اتجاه القضايا التي تهم المنطقة وعلى أن يفرض واقعا يخالف التوجهات، الأمريكية وسيجعل هذا العجز الشراكة الأورو متوسطية مجرد طموح يصعب بلوغه.

[1] مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسير. العدد 20، 2003.مرجع سابق.

المطلب الثاني: المجال الاقتصادي.

المحور الاقتصادي هو أحد محاور هذه الشراكة الأورومغاربية ويمكننا التأكيد على هذه الفكرة من خلال وجود مغاربة قوية داخل الاتحاد الأوروبي، تعتمد هذه المقاربة على منطق مفاده إن معظم المشاكل التي تواجه بلدانا كالجزائر، المغرب، تونس...؛ أساسها اقتصادي بحث وليس كما يعتقد البعض إن هذه المشاكل الاجتماعية أو الثقافية أو سياسية؛... فهناك مشاكل اقتصادية:(الفقر؛ البطالة...). وبشكل معقد ومنتشر جدا داخل الدول المغاربية خاصة والجنوب متوسطية عامة تؤديان بالضرورة إلى بؤس اجتماعي وإحباط نفسي لدى الموطنين وهذا ما يؤدي حتما إلى ظهور التوتر السياسي وزيادة الخطر الإسلامي...[1]

ومن أجل القضاء على هذه الظواهر الخطيرة أو على الأقل التقليل منها يكفل تواصل عادي للحياة في هذه المناطق لابد من تحسيس الوضع الاقتصادي لهذه البلدان و لابد كذالك من تعاون اقتصادي ومغاربي وزيادة المساعدات المالية الأوربية لهذه الدول اللاتينية لأوربا الجنوبية.

كما إن المحور الاقتصادي هو أحد أهم محاور العلاقة الأورومغاربية وهذا من القدم وتحديدا منذ ما يعرف بالحوار الأوربي العربي عام 1973 إلى غاية المرحلة الحالية والتي تعرف بالشراكة الاورومتوسطية في قالبها الحديث حيث لاحظنا إن الدول الأوربية مرتبطة أساسا بدول الضفة الجنوبية خاصة في مجال الطاقة.

[1] عبد الحميد الابراهيم : المغرب في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية. مرجع سابق.

ولد ناقشت الدول الاورومغاربية المحور الاقتصادي شكل عام وهذا ما لاحظناه في قمة برشلونة عام 1995[1] حيث كانت هذه السلة تستحوذ على جزء كبير من محادثات الطرفين الأوروبي ونظيره العربي والمغاربي. حيث تم الاتفاق حول نقطة مهمة اعتبرت بمثابة عمود فقري للشراكة الاقتصادية والمالية وهي مشروع إنشاء منطقة تبادل حر أورومغاربية متوسطية في أفق الأقطار المغاربية لوحدها كما إن هذه المنطقة الحرة ستعرف الظهور بعد جملة من الاتفاقات الثنائية بين الدول الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط الجنوبية لأدائها الاقتصادي من خلال مجموعة إصلاحات واسعة (إصلاحات هيكلية) وهذا لكي تكون اقتصاديات هذه الدول [2] في مستوى متطلبات حرية التبادل في أبعادها الثلاثة (سلع؛ خدمات؛ رأس مال) ماعدا البعد الرابع والذي سوف نناقشه لاحقا وهو حرية تنقل الأشخاص.

[1] عبد الحميد الابراهيم : المغرب في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية. مرجع سابق

[2] جمال شلبي.

المطلب الثالث: المجال الاجتماعي والثقافي.

من بين أهم نقاط قوة مسار التعاون وفق صيغة **5+5** عدم إهمال الجانب الاجتماعي والثقافي، وذلك لإعطاء الدفع القوي لمسار برشلونة وسد لثغرات الناجمة عنه؛ ولابد من الإشارة في هذا الصدد إنه من شأنه حوار **5+5** التقريب مابين شعوب دول المنطقة للدول الأعضاء خصوصا ونحن نعلم مدى خصوصية العلاقات التي تربطها من حيث القرب التاريخي والجغرافي.[1]

أشار إعلان روما إلى البعد الشمالي لهذا المسار باعتباره يشمل إلى جانب التعاون السياسي والاقتصادي التعاون الاجتماعي والثقافي كمسائل الهجرة والتربية والتكوين والاتصال والمسائل الثقافية وحماية التراث.

ومن ذلك التأكيد على النقاط التالية:

* العمل على معرفة متبادلة أفضل واحترام وتفاهم بين الشعوب وثقافات المنطقة.

* دراسة مسائل الهجرة.

* إثراء الحوار والتعاون الثقافي والعلمي والفني من خلال برامج عمل متوسطية تمكن تطوير التعاون بين الجامعات والمؤسسات العلمية والثقافية والتربوية.

[1] العرباوي نصيرة. البعد الاجتماعي والثقافي للشراكة الاورومتوسطية مع التركيز على الجزائر، المغرب، تونس، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2007-2008 ص5.

– تكثيف التعاون والتشاور في مجال الاستفادة من التعاون في مجال تسير الأزمات مع ترسيخ مفاهيم المراعاة والحفاظ على البيئة في المتوسط عن طريق الاستجابة المشتركة والفاعلة للكوارث والأزمات.

وكخلاصة لما سبق؛ نجد إن مبادرة 5+5 من شأنها تعميق التعاون في المتوسط عن طريق تعزيز صور التعاون الموجودة وكذا إعطائها النفس الجديد التي بحاجة إليه؛ وهذا راجع بالأساس لمرونته والبراغماتية المشهودة؛ لما يحدده من إطار أكثر خصوصية (من خلال الدول الأعضاء) ومجال للتعاون أكثر فعالية(من خلال الميادين المتعددة التي بشغلها).[1]

[1] زكي حنوش" دور الاتحاد الأوربي في دعم التنمية في الوطن العربي، مجلة أفاق الامارات العربية المتحددة. العدد 82، 2000. مرجع سابق.

إذن من أجل إن بدعم الاتحاد الأوروبي إستراتيجية اعتمد على أداتين منطقة التجارة الحرة(ZLE) وأداة مالية جديدة (MEDA)[1] حيث تتم عملية تحرير الأسواق وفصخمة النظم الاقتصادية؛ وأما بالنسبة للإدارة المالية الجديدة فهي تستند إلى المساعدات بقدر ما تستند إلى المساعدات بقدر ما تستند إلى الموارد الذاتية.(10 مليارات دولار، بين 95-2008) وهذا وفق إقليمية محيطية حيث تمثل أوروبا المركز [2] وأما باقي الدول فهي المحيط التابع للمركز. للتذكير لم يكن إطار برشلونة الوحيد الذي أكد على الاتحاد من أجل المتوسط، حيث يحدد المشاركون الأهداف الأصلية على المدى البعيد.

- تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم.

- تحسين ظروف الحياة للسكان ورفع استخدام وتحقيق فوارق النمو للمنطقة المتوسطية.

- تشجيع التعاون والتكامل.

[1] لعوا فتح الله، المشروع المغرابي والشراكة الاورومتوسطية؛ الدار البيضاء: دار توبقال للنشر؛ 1997.

[2] Declaration de barcelone adoptée lors de la conferenceeuro-mediterranéen(27-28/11) 1995.

المطلب الرابع: المصالح المشتركة.

ونتناول وفق هذا المطلب، دراسة مصالح كل ضفة متوسطية لإيجاد صورة تعاون وصيغة شراكة من أجل تدارك المتفاوتا ت والانكسارات القائمة، وهذا لإيجاد مشروع تعاوني؛ يرفع من أهمية المتوسط داخل السياق العالمي العام؛ وذلك يجعل المتوسط حقيقة اقتصادية سياسية وليس فقط جغرافية؛ وفي نفس السياق؛ تحاول تبيان مساعي كل طرف من أجل بناء نموذج للتعاون وتسليط الضوء على نوايا كل طرف من خلال البحث لإيجاد صيغة للتفاهم والحوار، وذلك من خلال:

المصالح الأوروبية:

إن العودة قليلا في التاريخ: يبين لنا إن القارة الأوروبية مرتبطة عبر الزمن بدول المتوسط بدء من العلاقة الاستيطانيةة التي كانت أوربا في البداية تسعى للبحث عن أسواق ومواد أولية لضمان نموها وتقدمها الاقتصادي إلى السياسات الأوربية المختلفة المنتهجة وعلى اختلاف طبعاتها قد بنيت من أجل تدعيم علاقاتها مع الضفة الأخرى [1]، وعلى العموم؛ يمكن تبيان المصالح التي يسعى الاتحاد الأوربي للدفاع عنها وترقيتها في النقاط التالية:

مصالح مادية:

والتي يسعى الاتحاد الأوروبي، للحفاظ عليها وترقيتها من خلال مسار الشراكة؛ في مجموعة الأرباح المادية والكمية القابلة للقياس؛ والتي يمكن إن يحصد نتائجها وأثارها على مدى زمني معين.

[1] Imed frikha, un partenariat en quète de stratégie, site enternet.

كما تتمثل مصلحة أوروبا من وراء البحث عن إرساء تعاون في المتوسط في محاولة فسخ أو نقل تجارب على المستوى العالمي؛ ومن ذلك الفكرة الأمريكية بخلق منطقة تبادل حر (ALENA) مابين الامركيتين، الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك؛ كاستجابة منطقية لتحرير الأسواق وفتح الحدود وكذا بعث التنمية في المنطقة بوجه عام [22].وفي ضوء تحليل اقتصادي كلي؛ يقضي بفكرة التقسيم العالمي للعمل بواسطة تخصص كل دولة بإنتاج ما تكون فيه الأقدر والأفضل لضمان أكبر ربح ممكن عن طريق دراسة التكاليف المقارنة، هذا الأخير الذي يمكن تطبيقه في المتوسط بفاعلية كبرى بحيث يستطيع كل الشركاء الانتقال والتكيف مع الاقتصاد العالمي.[1]

مصالح الدول المتوسطية الجنوبية:

كما هو الحال بالنسبة للدول الأوروبية: لا يمكن إنكار أهمية إنشاء نموذج تعاوني في المتوسط بالنسبة لدول المغاربية، يجمع ما بينها إحدى أقطاب الاقتصاد العالمي، وذلك للاستفادة من خبراتها ومساعدتها على أكثر من صعيد؛ وعلى العموم يمكن القول إن إيجاد مشروع للتعاون في المتوسط سوف يكون بمثابة أمل النجاة لهذه البلدان التي لا تزال تتخبط في مشاكل من طبيعة بنيوية، تتمثل هذه المصالح في:

مصالح اقتصادية:

كسب دعم مالي: بالنسبة للدول المغاربية الثلاث فرصة كبيرة للنهوض باقتصادياتها وتلقي المساعدة اللازمة لتجاوز الاختلالات التي تعرفها.

كسب دعم تجاري: من خلال تمكين البلدان المغاربية ؛ بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط من الاستفادة من الدعم التجاري الأوروبي عن طريق الدخول معها في علاقات شراكة متناسبة مع

[1] زكري مريم البعد الاقتصادي للعلاقات الاورومغربيةن مذكرة ماجستير. مرجع سابق ص12.

قدراتها وتمكنها من التداول الحر للسلع والخدمات من خلال السعي لتأسيس منطقة تبادل حر؛ الأمر الذي يعود عليها بأكبر الفوائد وقدرتها في التخصص في إنتاج بعض المنتجات التي تضمن فيها تفوقها كالحوامض (تونس والمغرب) وبعض المواد النسيج بالنسبة لتونس والمغرب والمحروقات بالجزائر، وتتمثل هذه المصالح في :[1]

في المجال السياسي: وذلك من أجل وضع سياسة استباقية لجعل المتوسط رفعة للأمن والاستقرار؛ تهدف على المدى المتوسط والبعيد؛ لتأسيس متوسط متجانس وواحد.

فبواسطة الحوار والتعاون مع الضفة الجنوبية للمتوسط، بإمكان الاتحاد الأوروبي تأمين فضائه الخارجي، بكسب شركاء وأصدقاء متعاونين معه لحل المشاكل المشتركة، ولن يكون طبعا بين عشية وضحاها، وإنما يتطلب الأمر المرور بمراحل متدرجة تبدأ بالحوار والتشاور.

في المجال الاقتصادي: تمثل منطقة المتوسط، بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي حيزا جيوستراتيجي له من الأهمية الكبرى ما يستدعي أعلى درجات الاهتمام خاصة إنه يمثل سوقا تجارية استهلاكية واسعة، لتصريف المنتجات الأوربية هذا من جهة ومن جهة أخرى تأمين احتياجاتها من موارد طاقوية ومواد أولية ونحن نعلم مدى حساسية الأمر الأول –الموارد الطاقوية– من حيث ازدياد القلق الأوروبي من عجز الاتحاد الأوروبي عن تأمين حاجاته من الموارد الطاقوية وخاصة الغاز؛ فأوروبا قلقة اليوم أكثر من أي وقت مضى خصوصا بعد الأزمة الأخيرة مع روسيا والأزمة الأوكرانية؛ الأمر الذي أدى بأوروبا إلى العمل على تنويع موردها بهذه المادة الحيوية لاقتصادياتها والعمل على إبرام عقود شراكة مع الدول المتوسط الجنوبي ونخص بالذكر في هذا الجانب الجزائر باعتبارها من أكبر منتجي هذه المادة الحيوية على المستوى العالمي.

[1] Imed frikha, un partenariat en quète de stratégie, site enternet

خلاصة الفصل:

عند دراستنا الخصائص الاقتصادية للمنطقة المتوسطية يتضح لنا الفارق القائم بين دول الشمال المتوسط المتقدمة وجنوبه وشرقه النامي؛ فدول الشمال تتميز بارتفاع الناتج القومي الإجمالي ونصيب الفرد منه؛ وتدني نسبة الأمية ومعدلات وفيات الأطفال ولها مؤشرات اقتصادية واجتماعية تعكس مدى ما حققته هذه الدول في تنميتها وتطويرها والعكس صحيح بالنسبة لدول الجنوب وذلك من ارتفاع معدلات المديونية وخدمة الدين ولها مؤشرات فقر وتبعية وعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي حيث تتأثر بالمتغيرات الخارجية.

ومن خلال دراستنا للإطار التاريخي للعلاقات الاورومغاربية يتضح لنا مدى أهمية البحر الأبيض المتوسط سواء جيوسياسيا أو اقتصاديا فالدول الأوروبية سعت جاهدة من أجل إقامة شراكة مع دول البحر المتوسط عامة ودول المغرب العربي خاصة.

الفصل الثاني:
مضمون البعد الإقتصادي الأورومغاربي

تمهيد:

وسنتناول في هذا الفصل دراسة الجوانب المتعلقة بالشراكة الأورومغاربية بين شريكين مختلفين يجمع بينهما متوسط الحد، فالأكبر هو وجود طرفان يحاولان بلورة نوع من العلاقات التنمية بينهما والمشاركة والتعاون في العديد من المجالات، وعليه اتفقنا على بيان تاريخ الشراكة الأورومغاربية ومجالاتها وبيان التحديات المستقبلية لها وذكر الصعوبات والانعكاسات الناجمة عنها وهذا للوصول إلى شخصين أحسن للظاهرة فبل الحكم أو تقييم النتائج فعلى ضوء المتغيرات والمستجدات الحاصلة.

المبحث الأول: تاريخ الشراكة الاورومغاربية.

من المعروف أن العلاقات الدولية عرفت العديد من الترابطات والشركات، وبما أن البحر الأبيض المتوسط يتوسط القارات الثلاث (إفريقيا.أسيا.أوروبا) وهناك تباين اقتصادي واختلاف بين الشمال المتوسط وجنوبه وجدت علاقات أورومغاربيةابتداء من معاهدة روسيا سنة 1997 التي أنشأت الجماعة الاقتصادية الأوربية، في إطار علاقات بينها وبين غيرها من الدول خاصة مستعمراتها السابقة، فتاريخ الشراكة الأورومغاربية يعود إلى المفاوضات التي حصلت بين الدول المغاربية والطرف الأوروبي يعود إلى المفاوضات التي حصلت بين الدول المغاربية والطرف الأوروبي بعد استقلالها واصطدامها بالواقع الاقتصادي والمشاكل الضخمة، مما جعلها تتجه نحو عقد اتفاقيات شراكة وتعاون بهدف إيجاد أفضليات في التعامل التجاري والاقتصادي بهدف بناء قاعدة تنموية في جميع المجالات.

المطلب الأول: العلاقات الاقتصادية الاورومغاربية.

إن العلاقات الاقتصادية الأورومغاربية ترمي بالدرجة الأولى إلى تحقيق التنمية في جميع المجالات والعمل على تحقيق التكامل الإقليمي، فوثيقة برشلونة تنادي بكل قوة من أجل تحقيق شراكة اقتصادية، سياسية وثقافية وكذا المؤتمرات اللاحقة على غرار المؤتمر الوزاري الثاني الأورومتوسطي بمالطا في أفريل 1997 أو مؤتمر شتوتغارت في أفريل 1999 وغيرها من المؤتمرات على هذا المستوى والعامل الاقتصادي هو العنصر المهيمن على هذه العلاقات وهذا راجع لاكتشاف النفط والغاز الطبيعي في المنطقة حيث أن دول البحر المتوسط المنتجة للنفط توفر حوالي ربع احتياجات الاتحاد الأوروبي حوالي 10% من احتياجات الغاز الطبيعي.[1]

وقد شكل مؤتمر برشلونة انطلاقا مهمة لتحقيق شراكة أورومتوسطية تسعى دول الاتحاد الأوروبي من خلالها لتعزيز سياساتها المتوسطية في المنطقة [2]، ومشروع برشلونة هو العمق وليد التحولات:

أولا: العولمة التي أفرزها مسلسل تحرير المبادلات وتعميم التقدم التكنولوجيا.

ثانيا:ميلاد التجمعات الإقليمية وتأكيدات التجانس مع المحيط الخارجي.

[1] أن، لحي، رامازاني" الشراكة الأورومتوسطية إطار برشلونة" سلسلة دراسات عالمية، أبوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 22.

[2] مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، العدد 20،2003.

لقد تميز البعد الاقتصادي والمالي أنه العنصر الأساسي لاتفاقيات الشراكة المبنية على التعاون التجاري من خلال السعي لإنشاء منطقة للتجارة الحرة وتعاون اقتصادي لإنشاء منطقة ازدهار ونمو وتعاون مالي على أساس المساعدات المالية المقدمة من الاتحاد الأوروبي للدول المغاربية في شكل قروض معونات لإنجاح التعاون الاقتصادي.[1]

إن مؤتمر برشلونة الإطار المجسد لفكرة الشراكة الأورومتوسطية التي هي أساسا مبنية على التعاون والتبادل بمفهومه الواسع، ومبادرة برشلونة جاء بها الاتحاد الأوروب ي للتكفل بالمشاكل والأزمات التي تواجه المنطقة المتوسطية وشعوبها والتي تهدد أمنها واستقرارها.[2]

أولا– مؤتمر برشلونة:

انعقدت الندوة في برشلونة على مدار يومي 28/27 نوفمبر 1995 لمناقشة المشروع المتوسطي المقدم من طرف الاتحاد الأوروبي، وجاء هذا المؤتمر ليرقي بالعلاقات الأورومتوسطية كما يكشف عن طموح الاتحاد الأوروبي في التحول إلى قوة اقتصادية وعسكرية ليصبح قطب في النظام العالمي، وندوة برشلونة جمعت 277 دولة ممثلة بوزراء الخارجية(15 من الاتحاد الأوروبي و12 دولة متوسطية من أصل 47 دولة حاضرة).

وقد توجت في نهاية أشغالها بالمصادقة على بيان ختامي وبرنامج عمل وجاء بيانها بالمحاور التالية (سياسي أمني– اقتصادي مالي– اجتماعي وثقافي).

[1] عبد الرحمان تومي" الاستئمان الأجنبي المباشر في منطقة تبادل أورومتوسطية"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 10، 2008.
[2] عبد الفتاح الرشدان، العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير(أبوظبي: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998 ص54)

ثانيا– مجموعة 5+5:

إن فكرة إنشاء مشروع للتعاون غرب المتوسط تعود للثمانينات [1]، وقد ظل المشروع فكرة قائمة بدت واعدت في فترة الحماس للاتحاد المغرب العربي قبل قرار تجميده، عرف مسار التعاون بين بلدان غرب حوض المتوسط، والذي أطلق عليه منتدى جوان 5+5 انطلاقته في الاجتماع الوزاري المنعقد بروما 10 أكتوبر 1990 وضمت هذه المبادرة خمسة دول مغاربية تمثل الضفة الشمالية لغرب المتوسط (اسبانيا، البرتغال، فرنسا، ايطاليا، مالطا) وخمسة دول تمثل الضفة الجنوبية لغرب المتوسط (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا) ويعبر هذا المسار عن محاولات التنسيق والحوار والتعاون لخدمة الأمن والسلم وتشجيع النمو الاقتصادي [2]. ومنه فإن الجهود المبذولة في إطار التعاون الأورومتوسطي تهدف إلى خلق الاستمرارية ولوكانت جزئية مع مسار برشلونة مابينالأطراف المعنية بالحوار 5+5 تبقى محدودة مما يلزم إيجاد صيغ أخرى جديدة لتجسيد الشراكة في منطقة المتوسط مما ساهم في نشر الأمن والاستقرار، منها أن تحقيق ذالك مرهون بتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في إقليم المتوسط عن طريق معالجة الفوارق من بين ضفتي المتوسط.

[1] عبد الفتاح الرشدان(مرجع سابق ص56).
[2] علد الرحمان تومي(مرجع سابق ص 62).

المطلب الثاني: واقع العلاقات التجارية الأورومغاربية.

كان يخضع الاقتصاد والتجارة بصفة عامة في المناطق المغاربية إلى منطق الحماية، لكن سرعان ما تغير هذا الاتجاه لتأتي حركة جديدة تمثلت في تحرير المبادلات التجارية والتي بادرت بها المعرب سنة 1983 ثم تونس سنة 1987 ثم الجزائر ابتداء من سنة 1992. وقد اعتمدت هذه الدول لبرامج التصحيح الهيكلي واعتماد أساليب تحرير التجارة الدولية تحت تأثير اتفاقية الغات، وترتب عن ذلك زوال العراقيل تدريجيا والصادقة على قوانين التجارة الخارجية والاستثمار في هذه الدول وبالتالي نحو فتح اقتصادياتها [1]. ولقد بدأت التأكيدات الأولية على إنشاء منطقة للتجارة الحرة بدعم مالي وإجراءات عملية وتحرير التجارة الخارجية مع الاتحاد الأوروبي وفق القوانين التي تحكم المنظمة العالمية للتجارة وإنشاء منطقة التجارة الحرة الأورومغاربية يفترض:

1-التزام الدول المغاربية بمطالبها لضمان دخول أحسن لمنتوجاتها إلى السوق الأوروبية.

2-اعتماد برنامج دعم الصناعات التصديرية المغاربية بهدف تحسين تنافسيتها.

3- البحث من أجل تعويض أقدار الموارد الجمركية وإنعاش السياسة الاستقطابية للاستثمارات الأجنبية وقد وضعت تسهيلات لإقامة منطقة التجارة الحرة وهي كمايلي:

1- إلقاء تدريجي للقيود الجمركية على المنتجات الصناعية، وتحرير تدريجي لتجارة المنتجات الزراعية وتجارة الخدمات.

2-إتباع سياسة مبنية على قواعد اقتصاديات السوق.

3- تعديل وتجديدالبني الاقتصادية والاجتماعية مع أعضاء الأولوية لتشجيع القطاع الخاص.

[1]Abderahmanemebtoul, le magreb d'ans son environnement regional et international, note de l'ifri,2011,page 10.

4- تشجيع نقل التكنولوجيات الدول الأكثر تقدما نحو الدول المغاربية .

أما بالنسبة للتسهيلات وفق الحرية التجارية فنجد:

أولا- حرية السلع:

الميدان الصناعي هو الأساس الذي تبنى عليه منظمو التجارة الحرة لأن عملية التحرير وتسمح بتطور اقتصاديات الدول المغاربية.

1- السلع الصناعية:

إن انفتاح السوق المغاربية وتقليص التعريفات الجمركية فتح المجال أمام توسيع الدول الأوروبية لإجمالي صادراتها مما خلق مناخ غير متكافئ وغير متوازن داخل الأسواق المحلية. وقد تضمنت الاتفاقية مابين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية إجراءات خاصة عند الاستيراد والتصدير[1].

أ- الصادرات المغاربية نحو الاتحاد الأوروبي: يتم إعفاء الصادرات المغاربية من أية قيود جمركية أو أية قيود مماثلة وذلك فور دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

ب- صادرات الاتحاد الأوروبي نحو الدول المغاربية: يتم الاتفاق على تحرير تجارة السلع الصناعية الاوروبية من كل القيود الكمية والتعريفة الجمركية عند دخولها الأسواق المغاربية وفق برنامج زمني مسطر.

[1] شريط عابد " دراسة تحليلية لوقائع وأفاق الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية، حالة دول المغرب العربي" أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير 2004، ص136.

2- المنتجات والسلع الزراعية:

في إطار الاتفاقيات الأوروبية المغاربية بقيت المعاملات التجارية في المجال الزراعي مسدودة بالاتفاق على تحرير التدريجي للتجارة، وتخضع المنتجات الزراعية للدول المغاربية إلى رقابة جمركية شديدة أثناء انتقالها إلىالأسواق الاتحاد الأوروبي.

أ- المنتجات الزراعية: لقد تم الاتفاق على ترتيبات مختلفة تسمح باستيراد المنتجات المدرجة إلى الاتحاد الأوروبي وفق شروط محددة أما بالنسبة للواردات فاقتصرت على منتجات معينة يتم فيها إلقاء الرسوم الجمركية أو حفظها في حدود الحصص التعريفية المدرجة.

ب- المنتجات الزراعية المصنعة: تخضع هذه المنتجات للإجراءات السياسية الزراعية المشتركة، بهدف الحفاظ على أسعارها في الأسواق الأوروبية أما بالنسبة للواردات منها فقد قسمت إلى قسمين السلع الزراعية المصنعة تخضع إلى إلقاء كلي للرسوم الجمركية، أما القسم الثاني فيتضمن قائمة تحدد السلع الزراعية المصنعة التي تستفيد من تخفيض جمركي.[1]

3- تحرير تجارة الخدمات:

توفر الخدمات والصلات الأساسية بين العوامل الاقتصادية وتسمح للأسواق بأداء وظيفتها بطرق سليمة ولقد وقعت كل من تونس والمغرب والجزائر على اتفاقيات شراكة بتحرير التجارة والخدمات.

ثانيا-حقوق تأسيس الخدمات:

لقد نصت اتفاقيات الشراكة على مجموعة من الأحكام ويجب على الطرفين احترامها:

1- حق التأسيس: يخضع الترتيبات معينة يتفق عليها الطرفين هي كما يلي:

- يحقق للدول المغاربية تأسيس الشركات والممنوحة من طرف الاتحاد الأوروبي.

[1] شريط عابد، مرجع سابق ص 138.

– الشركات التابعة للدول المغاربية لها حقوق مثل أي شركة مشابهة من الاتحاد الأوروبي ولاتقل أفضلية عنها.

– الفروع التابعة لها معاملة لا تقل أفضلية عن تلك الممنوحة للشركات المغاربية.

– الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية يتخذان الجهود والتدابير اللازمة لعدم نقد التأسيس.

2– **تزويد الخدمات:** نصت الاتفاقيات الاورومغاربية على تزويد الخدمات لشركات الاتحاد أو الدول المغاربية في إقليم أي منهما.

ثالثا–حرية المدفوعات ورأس المال:

تعتبر أحكام الاتفاقيات المتعلقة بالمدفوعات الجارية وحرية رأس المال مطابقة للتشريعات المطبقة لدى الدول المغاربية فحرية المعاملات وتدفق السيولة وإعادة تحويل الاستثمارات الأوروبية للدول المغاربية هي القاعدة التي تبنى عليها حركة رؤوس الأموال، وإلقاء القيود على النقد الأجنبي.[1]

ومنه يبقى الطرف الأوروبي في الشراكة هو المسيطر على مجمل العناصر الأساسية المؤدية إلى النمو والازدهار، بينما تبقى الدول المغاربية رغم الجهود المبذولة تابعة له.

[1] مجلة العلوم الاقتصادية ص 31.

المطلب الثالث: مجالات التعاون الاقتصاديالأورومغاربي

إن التعاون الاقتصادي في اطار الشراكة الأورومغاربية يتمثل في إقامة منطقة التجارة الحرة، بالإضافةإلى تعاون اقتصادي ومالي من شأنه أن يحدث قفزة وتقارب بين اقتصاديات الدول المغاربية مع نظيراتها الأوروبية، وبالتالي فهو يمتد نحو كافة المجالات التنموية، التعليم والتكنولوجيا المواصلات، الطاقة، السياحة، إضافةإلى المستجدات مثل مكافحة الإرهاب الدولي[1]. فقد عرفت علاقات التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي العديد من أوجه التعاون في سبيل تحقيق مصلحة مشتركة أو تنمية في جميع المجالات، لكن نقطة الاختلاف تكمن في المجال المؤسساتي وقد تبين مؤتمر برشلونة أسس التعاون والمشاركة على المستويات الثلاث.

1- إقامة منطقة مشتركة من السلام والاستقرار رأي الشراكة في مجال السياسة والأمن.

2- الشراكة في الاقتصاد والمال أي إقامة منطقة شراكة مزدهرة اقتصاديا.

3- الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والشؤون الإنسانية.

إذ يعتبر المجال الاقتصادي متعدد الجوانب على مستوى المعادلات والتفاعل بين الطرفين.

أولا- ميدان الطاقة:

يحتل عامل الطاقة أهمية كبرى بالنسبة لاقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة بصفة عامة والدول الأوروبية خاصة لأنها تعتبر دولا غير منتجة للبترول باستثناء بريطانيا والنرويج، مما جعل اقتصادياتها تعتمد على الطاقة المستوردة خاصة وأن أقرب ممول للبترول هي منطقة البحر المتوسط، مما جعلها تهتم بعلاقاتها مع هذه الدول ضمانا لاستمرار تدفقات البترول، وقد ظلت القارة الأوروبية لفترة طويلة تتمتع بالاستقرار في إمدادات الطاقة البترولية لتنمية

[1] عزام محجوب" مشروع تكوين منطقة تبادل حربين بلدان الغرب العربي والاتحاد الأروبي" بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1997

اقتصادياتها وفي المقابل نجد الدول المغاربية تعتمد بشكل كبير على إيرادات صادراتها لتنمية أوضاعها وتقوية بناها التحتية، مما جعل العلاقة تبدو منسجمة نظريا ومتكافئة كون العلاقة تستفيد منها الطرف الأوروبي والطرف المغاربي.

ثانيا– الميدان المالي والتجاري:

من بين الأهداف الرئيسية لإقامة علاقات تعاونية أورومغاربية [1] هي تحقيق مستوى عالي من المبادلات التجارية، وانتقال رؤوس الأموال بين الطرفين لتحقيق زيادة وتطور في اقتصادياتها، لهاذا فقد عمل الطرفين على إيجاد بيئة مناسبة لتحقيق التنمية بين الطرفين علما أن معطيات الواقع تشير إلى أن التبادل التجاري بين دول المغرب العربي ونظيره الأوروبي مرتفعة نسبيا إذاما قورنت بحجم المبادلات مع الدول الأخرى. ومن هذه المبادلات تضمن نقل التكنولوجيا والثقافة، وفي إطار توسيع حجم تلك المبادلات بين الطرفين عملا على إقامة منطقة للتجارة الحرة وتوسيع الأسواق وتحرير التجارة من كافة الحواجز الجمركية والقيود الأخرى لغرض تخفيض التكاليف، إذن فالهدف من التعاون في الإطار المالي والتجاري إنشاء منطقة ازدهار مشتركة وزيادة القروض الموجهة للمنطقة المتوسطية ودعم نشاط القطاع الخاص والقطاع الصناعي، وقد خصص البنك الأوروبي للاستثمار برنامج سيدا والذي يعتبر مشروع أهدافه المعلنة، مساعدة دول جنوبي المتوسط (دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية) دعم التحويلات الاقتصادية وحركة رؤوس الأموال.

[1] عزام محجوب، مرجع سابق ص 124.

ثالثا– الميدان السياسي والامني:

يعتبر الميدان السياسي والأمني من المجالات المعقدة في علاقات الطرفين ويمكن تحديد أهم مبادئ هذا البعد من التعاون كمايلي:

–احترام حق وسلامة أراضي الدول وإقامة علاقات حسن الجوار مابينها.

– عدم استخدام القوة في النزاعات بين الأطراف وحل الخلافات بالطرق السلمية.

– عدم التدخل في الشؤون الداخلية مابين الدول الأطراف.

مما جعل الدول الأوروبية تضاعف مجهوداتها الأمنية المشتركة مع الدول المغاربية بتقديم خبرات وتدريبات تقنية لمحاربة المستجدات من إرهاب دولي والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وأسلحة الدمار الشامل...[1]

وعليه فإن الانتقال نحو تحقيق التعاون في الميادين الاقتصادية والاجتماعية لن يتحقق الأمن خلال إيجاد بيئة أمنية تنعم بالأمن والاستقرار.

[1] زكي حنوش " دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي. مجلة أفاق اقتصاد الامارات العربية المتحدة، العدد 22، 2000.

المبحث الثاني: الأفاق والتحديات المستقبلية للشراكة الأورومغاربية.

– إن الاقتصاديات، المغاربية لا تستطيع أن تعيش بمعزل عما يجري من تحولات في العلاقات الاقتصادية الدولية. مايفرض عليها ترقية أشكال تعاونها التكاملي البيني وتطوير أشكال الشراكة مع التجمعات الإقليمية بالاندماج الايجابي الفعال بصورة تضمن التحسن الدائم لأوضاعها الاقتصادية والارتقاء بمستويات الحياة فيها.

ودول الاتحاد الأوروبي تتأثر وفق التغيرات الحاصلة في الاقتصاديات المحيطة بها لأنها تنعكس عليها سواء بالسلب أو الإيجاب ولهذا فهناك مصلحة مشتركة في إقامة تعاون حقيقي يقوم على تعظيم مصالح جميع الدول بصورة تنعكس في حدوث نمو وتنمية مستدامة.

المطلب الأول: صعوبات الشراكة الأورومغاربية .

هناك فروقا واضحة بين دول منطقة المغرب العربي ودول الاتحاد الأوروبي فالعلاقة بينهما تتسم بالتبعية وعدم التكافؤ، وهذا ماجعل الدول الأوروبية تتبنى سياسات تكريس الهيمنة والعمل على احتواء هذه الدول المغاربية من خلال مجموعة من الآليات منها الحفاظ على تفوقها اقتصاديا وإنشاء منطقة التبادل الحر لكي تتمكن من إيجاد منفذ لتسويق سلعها العالية الجودة وإغراق الأسواق المغاربية التي هي بالضرورة عاجزة عن منافسة السلع الأوروبية، بالإضافة إلى النظرة الأوروبية للدول وعدم الاستقرار ومنه ظاهرة الهجرة من الدول المغاربية إلى أوروبا شكل تهديد مباشر للأمن والاستقرار نظرا لتدني المستوى المعيشي والبطالة وعدم كفاية التعليم والتأهيل فلهذا الدول الأوروبية ترى في الدول المغاربية مصدر تهديد أكثر منه حليف أو شريك.[1]

وهناك تباين هام بين الدول الأوروبية والدول المغاربية سيساعد على تعميق الفجوة بينهما وهذه حقيقة موضوعية، لايمكن تجاهلها بالإضافةإلى وجود مشاكل بين الدول المغرب العربي والاتحاد الأوروبي ومشاكل بين الاتحاد المغاربي والاتحاد الأوروبي، وهذا ما يفسر وجود انتفاخ أرويبي، وهذا مايفسر وجود انفتاح أرويبي وتقدما في العلاقات نحو دول أوروبا الوسطى والشرقية أي نحو الشرق وانغلاقا نحو الجنوب والمشكل المطروح هو قرار المستثمرين المحليين وتوجيه استثماراتهم خارج بلدانهم الأصلية بالإضافةإلى تدني الاستثمارات الأجنبية، أو مصلحتها لامتيازات أو نوع من الضغوطات على اقتصاديات البلدان النامية.

وتتلخص مجمل العوائق والصعوبات المهددة للشراكة من خلال:[2]

[1] مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، مرجع سابق العدد 20. 2003.
[2] مصطفى بخوش حوض البحر الابيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة،القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع 2006، ص136.

1- مشاكل دول المغرب العربي فيما بينها:

ويمكن بيان هذه المشاكل التي هي إما حول الحدود أو حول الجوار، أي المشاكل الداخلية.

- مشاكل الخلافات الحدودية بين الأقطار المغاربية وخاصة بين المغرب والجزائر.

- توقف وانقطاع مسيرة التحولات السياسية في مجمل الأقطار المغاربية، وما نت ج عنها من انعدام الاستقرار في الجزائر، واتفاق عملية التعاقب السياسي في المغرب وكذا كبح التحرر السياسي في تونس.

- مواجهة الدول المغاربية صعوبة الاندماج الاقتصادي والمؤسساتي فيما بينها بهدف تحقيق الجودة والنوعية للتصدير إلىأوروبا.

- الاختلاف في الأهداف والاستراتيجيات والتوجهات نحو إفريقيا أو أوروبا.

2- المشاكل والصعوبات بين دول المغرب والاتحاد الأوروبي:

يمكن ملاحظتها من خلال:

- عدم التكافؤ مما يجعل دول المغرب العربي تتأثر بأي تطور أو تغير تعرفه دول الشمال وغالبا مايكون التأثر سلبيا لأن الشريك المغاربي يعاني التبعية الاقتصادية.

- عدم شفافية ووضوح السياسة الأوروبية تجاه بعض القضايا الدولية الحساسة كظاهرة الإرهاب مثلا فهي تؤكد من خلال المؤتمرات على ضرورة التصدي لهذه الظاهرة في حين نجد أنها كانت الأساس الذي تنطلق منه تلك الجماعات لضرب استقرار المنطقة.

- تحول الجانب الأوروبي من التبادل التجاري المحض إلى التدخل في السياسات العامة للدول مثل حقوق الإنسان والديمقراطية.[1]

[1] مصفى بخوش مرجع سابق ص 138.

3- مشاكل الاتحاد الأوروبي مع الدول المغاربية:

إن الإشكال الكبير الذي يشغل الاتحاد الأوروبي تجاه الدول المغاربية يكمن في مسألة الأمن، فالبطالة وعدم كفاية التعليم والتأهيل، وكذا تدني المستويات المعيشية بالنسبة للدول المغاربية، أدى إلى ظهور ظاهرة الهجرة الشرعية وعير الشرعية بالإضافةإلى المخاوف من تدني وتردي الأوضاع الأمنية في بعض البلدان المغاربية خاصة الجزائر وانتقالها إلى الضفة الأخرى.

في الحقيقة يعتبر واقع والأنظمة المالية الاقتصادية بصفة عامة بالنسبة لدول جنوب المتوسط أكبر عائق قد يحول دون تحقيق، الأهداف الموجودة من التعاون، فعلى مستوى البنية الهيكلية بالنسبة للأنظمة المالية والمتعلقة بقانون الاستثمار وآلياتها تجدها في مستوى لايرقى إلى استقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، ومن المعروف في أبجديات النظام الرأسمالي الذي بهدف إلى نمو الأموال بصورة متسارعة مما لا يتحقق في بلدان المغرب.[1]

ومنه نجد أن العلاقات الاقتصادية الأورومغاربية محفوفة بالمخاطر والصعوبات وعليه يجب التركيز على إرادة الدول في تفعيل التعاون وليس مجرد إطلاق الشعارات قبل التضحية من أجل الاستمرار في المسار وتعميقه والاستفادة من الأخطاء السابقة وإصلاح عيوب الشراكة.

[1] مصطفى بخوش مرجع سابق ص 140.

المطلب الثاني: انعكاسات الشراكة الأورومغاربية.

تختلف أشكال الاتفاقيات الشراكة المبرمة من بلد معاربيإلى أخر، سواء كانت ايجابية أو سلبية حسب هيكل الصناعات والصادرات والواردات، ولكن الأمر الواضح هو وجود منعكسات سلبية على اقتصاديات البلدان المغاربية خاصة خلال المرحلة الانتقالية لإنشاء منطقة التجارة الحرة ستمس اقتصاديات الدول المغاربية وتحدث اختلال في توازناتها على جوانب مختلفة اقتصادية وسياسية واجتماعية والتوقيع على اتفاقية شراكة بوجود طرفين متوازنين أو على الأقل مقاربين اقتصاديين.

وتظهر الآثار الناجمة عن الشراكة كهدف منشود من خلال تلخيصها نظريا من خلال :

– رفع مستوى دخول المؤسسات الاقتصاديةإلى المنافسة في ظل اقتصاد السوق والعولمة.[1]

– وضع حد للتبعية الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات.

–تطوير الطاقات الكامنة وغير المستغلة.

–إعادة تطوير الموارد والمواد الأولية المحلية.

–تطويرإمكانيات الصيانة.

–تطوير الصادرات خارج المحروقات.

– خلق مناصب شغل.

سياسة توازن جهوية بين مختلف القطاعات وهذا كله متوفر على مدى مرونة الدولة وفعاليتها في تطويرهذه الإستراتيجية عن طريق تحويل التكنولوجيا والدراية المتطورة وتقنيات التسيير بالإضافة إلى تخفيف القواعد التنظيمية وتخفيف عامل الجباية وتسهيل المعاملات البيروقراطية.

[1] شريط عابد، مرجع سابق، ص142.

أما انعكاسات الشراكة فتظهر من خلال:

أولا-انعكاسات التحرر التجاري:

القاعدة الأساسية لمنطقة التجارة الحرة في حرية تنقل السلع داخل أسواق الدول الأعضاء دون حواجز أو تميز ويلتزم الطرفان الموقعان على الاتفاقية بتجنب أية إجراءات من شأنها تعطيل مسار تنقل السلع وتجدر الإشارةإلى وجود أربعة أنظمة تجارية مختلفة حسبة ما تنص عليه اتفاقية الشراكة في جزئها الثاني والمتعلق بحرية تنقل السلع.

1- **البندالأول:** يخص المنتجات الصناعية المحررة تماما للاستيرا د وذلك منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وتعتبر الرسوم الجمركية المفروضة عليها ملغية بدءا من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

إذا فالتحرير الكامل والفوري لهذه الفئة من المنتجات [1]. يضع الدول المغاربية أمامة خيارات صناعية هامة في الأجلين البعيد والمتوسط، ولكن قد يختلف الوضع مع تطور القدرات العلمية والتكنولوجية والصناعية المغاربية، ويمكن القول بأن استيراد هذه المعدات دون أية حماية يعرقل تقدم صناعتها محليا أو القضاء على عملية التحديث الصناعي الداخلي.

2- **البند الثاني:** ويخص المنتجات الصناعية الوافدة من دول الاتحاد الأوروبي التي تشمل الموارد الأولية، والمنتجات المصنعة الأوروبية والتي تصنع محليا، وتمثل حوالي 80% كمتوسط إجمالي واردات الدول المغاربية من الاتحاد الأوروبي، وتخضع هذه المنتجات إلى تخفيضات سنوية بهدف مسايرة القدرات التنافسية الدولية والمحلية، وهذه المنافسة اللامتوازيةستؤدي إلى تهديد 30% من المنشآت الموجودة داخل البلدان المغاربية برغم من تأهيلها لمنافسة مثيلاتها الأوروبية.

[1] شريط عابد، مرجع سابق ص 183.

– والآثار المترتبة عن النشاط الإنتاجي تتضح من خلال أن الانفتاح والتحرر سيؤدي بالدول المغاربية إلى التخلي عن هذه الأنشطة الصناعية بعد فقدانها للحماية.

3– البند الثالث: ويخص المنتجات الصناعية المفروض عليها ضريبة الاستيراد وهذه الفئة تخص المنتجات الصناعية الزراعية والصناعية، وهذا الإجراء الذي تعتمده الدول الأوروبية على صادرات الدول المغاربية من المنتجات الصناعية الزراعية سينعكس سلبا على تنمية وتطوير هذا القطاع.[1]

4– البند الرابع: يضمن المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري، والتي يخضع استيرادها لبروتوكولات خاصة تتماشى مع السياسا ت الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي، وهذه السياسات ألحقت أضرار بالزراعة المغاربية.

– أما بالنسبة لقطاع الخدمات الذي تعتبر الدول المغاربية دولا مستوردة للخدمات، فإن تحرير هذا القطاع له سلبيات مثل المنافسة غير المتكافئة مع الشركات الأجنبية.

ثانيا–انعكاسات التعاون الاقتصادي:

إن سياسة إعادة تأهيل القطاع الصناعي المعتمدة من الدول المغاربية التي ترمي إلى تحسين أداء كفاءة المؤسسات زيادة على وجود موارد بشرية ذات كفاءة والتحكم في التكنولوجيا ويمكن للشراكة الأوروبية مساعدة شركاءها لتحقيق تأهيل للإنتاج وتوسيع النسيج الصناعي.[2]

– كما أن الدراسات تؤكد على أن الاستثمارات الاجنبية عامل مهم لنجاح اتفاقيات الشراكة وتعويض عدم التوازن في ميزان المدفوعات،وتحفيز العرض وتحويل التكنولوجيا.

[1] شريط عابد، مرجع سابق ص 186.
[2] زكري مريم، البعد الاقتصادي للعلاقات الاورومغاربية، مذكرة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية، تلمسان 2011.ص108.

ثالثا–انعكاسات التعاون المالي:

إن الدول المغاربية بحاجة للقروض والمنح الأوروبية وفق اتفاقيات الشراكة مما يفرض قيودا قاسية وعلاقات تجارية غير متكافئة وغير متوازنة، لها أثار سلبية مثل تفكيك القيود الجمركية وسياسات القويم الهيكلي التي تساهم في إضعاف الدول الغاربية.[1]

إن اتفاقيات الشراكة بكل نواحيها المالية والتجارية ليس لديها أي فائدة مالم تساهم في رفع النمو والمستوى المعيشي للأفراد ولأن المساعدات المالية هي المتحكم الرئيسي في هذه العمليات الإصلاحية في الدول المغاربية فلابد على الدول الأوروبية أخذ دالك من أولويات الشراكة ودفع برامج التعديل الهيكلي للدول المغاربية.

[1] زكري مريم، المرجع سابق ص 189.

المطلب الثالث: التحديات المستقبلية للشراكة الأورومغاربية:

إن مجال الدراسة للشراكة الأورومغاربية لا يقتصر فقط على ماهو كائن وإنما التطلع إلى أفق المستقبل واستكشاف مايمكن أن يكون على المدى البعيد، وذلك من اجل التنبأ بالتحديات والرهانات الجديدة التي تواجه العالم وكذا محاولة الاستجابة القبلية لها قبل فوات الأوان.

ومنطقة المتوسط، لايزال أمامها في طريق الوحدة والإقليمية الكثير، مما يستوجب إعطاء نظرة شاملة وتتطلعية تعكس كل أبعاد الشراكة وهذه لتمكين صانعي القرار من الإحاطة بكل الاتحاديات المطروحة وخلق الاستراتيجيات الكفيلة بها.

إن عملية دراسة مستقبل الشراكة الأورومتوسطية تقتضي أولا وقبل كل شيء:

– تدارك النقائص والأخطاء السابقة في تجارب التكامل في المراحل السابقة.

– الخروج بتوصيات من خلال الاجتماعات والقمم المنعقدة من طرف القادة.

– الاعتماد على التقنيات والمناهج الحديثة والدراسات المتخصصة للخروج بدراسة شاملة.

– التطلع للإمكاناتالظاهرة والكامنة في المتوسط وتجاوز المشاكل والصعوبات والعراقيل.

إن التحولات الكبرى الإقليمية والدولية قد ترافقت مع تنامي التكتلات الاقتصادية وتزايد فرص الاندماجات المؤسسة، والتقدم الاقتصادي أصبح ضئيلا بل مستحيلا . الأمر الذي يبين أهمية التكامل المغراربي ، ويدل على تزايد مخاطر التحديات الحالية والمستقبلية لدول المغرب العربي.

1- التحديات الاقتصادية المتعلقة بخصائص الاقتصاديات المغاربية :

التي تتميز باختلالات في التوازنات الاقتصادية والمالية والنقدية وعجز في الموازين التجارية وتزايد معدلات البطالة، وضعف الإنتاجية وتدهور مستويات التنافسية، وتزايد تكاليف أداء الاقتصاديات الوطنية في ظل منظومةإدارية بطيئة، ونظم قضائية ضعيفة، ومؤسسات مصرفية عتيقة، ومنشئات صغيرة تلعب على الاستيراد والتصدير.[1]

وأصبحت الاقتصاديات المغاربية رهينة سياسات إدارة أزمة لمديونية التي أثرت على الأداء الاقتصادي كماتتميز معظم الاقتصاديات المغاربية بأنها شبه ريعي ة بحيث ازدادت فيها أهمية الأنشطةالإستراتيجية للثروات البترولية والغازية والمعدنية وأصبحت تشكل نسبة معتبرة من ناتجها القومي.

كما تعاني معظم الاقتصاديات المغاربية من تطور آليات الفساد الاقتصادي التي تعيق السياسات الاقتصادية.

2- التحديات الاقتصادية المتعلقة باتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي:

إن اتفاقيات الشراكة مع الطرف الأوروبي والتي تقضي بالتخلي عن القيود والقواعدالجبائية بالتخفيضات الجمركية، ستخلق مصاعب جديدة منها الخسائر المتعلقة بالرسوم الجمركية التي تمثل نسبة تفوق 2% من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المغاربية.

-كما قد تتزايد الأعباء الاجتماعية الناتجة عن احتمالات تزايد مستويات الفقر وتطور معدلات البطالة.[2]

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق،- ص208.
[2] شريط عابد، مرجع سابق ص188.

3- التحديات الاقتصادية المتعلقة بالقدرات التنافسية للمؤسسة:

إن المؤسسات الاقتصادية المغاربية ستعاني من تحديات كبيرة وأكيدة في ظل اختلال الأوضاع بين المؤسسات في الاتحاد الأوروبي ، تتميز بكفاءتها العالية وانتاجاتها المرتفعة وقدراتها التكنولوجية، وبين مؤسسات محدودة الفعالية على كافة المستويات، مما يجعل نتائج المنافسة محسومة لصالح الأطراف القوية إن التكهن بمستقبل الأورومغاربي في ظل التحديات المطروحة يسمح لنا بتصور ثلاث سيناريوهات رئيسية :

1- سيناريو فشل المسار وجعل فاصل مبين عالمين مختلفين.

2-سيناريو الوضع الراهن أي عدم تحقيق تقدم في جميع المجالات.

3-سيناريوازدهار المتوسط والدخول في علاقات تعاون ناجحة.

خاتمة الفصل:

في الأخير نخلص إلى أنهالامجال لأي تأخر أوتعطيل لمسار التعاون والتكامل مابين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية، بل يجب إتباع استراتيجيات لتوظيف الطاقات والإمكانيات المتاحة للوصول إلى النتائج المرغوب، بالتعاون والاندماج وتوحيد الجهود لأن المصير مشترك يواجه الشركاء، ومنه لا يجب التشاؤم حول مستقبل العلاقات الأورومغاربية ولايجب التفاؤل الذي يبعدنا عن الواقع والحقائق بل المطلوب إتباع مقاربة ناجحة شاملة لجميع المجالات ومركزة على ماهو أكثر أولوية بالنسبة لجميع الأطراف، ومنه فندوة برشلونة لن تحقق المطلوب ولكن يجب على الدول المغاربية تحقيق الوحدة والاندماج وتفعيل الشراكة وتجسيد التعاون وتعزيزه لتنفيذ الأهداف المطلوبة.

الخاتمــة:

تبعا لإشكالية البحث والتي تمحورت حول الشراكة الأورومغاربية وأثرها على تنمية اقتصاديات الدول المغاربية، هذه الإشكالية التي عالجناها من خلال الفصلين مع اختبار الفرضيات المطروحة توصلنا إلى النتائج التالية:

إن موضوع الشراكة مع الاتحاد الأوروبي موضوع واسع يتطلب الكثير من البحوث والدراسات لتحليل أثاره وانعكاساته على الدول المغاربية، والحكم على مشروع الشراكة يعتبر مبكرا وهو يعكس عدم التكافؤ في علاقات القوة ما بين الاتحاد الأوروبي والشريك المغاربي، فالاتحاد الأوروبي يفاوض ككتلة قوية عسكريا وسياسيا واقتصاديا بينها تفاوض الدول المغاربية بصورة متفرقة، كما أنه ينادي بإقامة منطقة حرة لها أثار سلبية عديدة على الصناعات، سبب ضخامة سوق الاتحاد، وانفتاح الأسواق سيشكل عقبة في طريق العمل ومنه يمكن الخروج بمجموعة من الاستنتاجات أهمها:

1- يتميز الاقتصاد المغاربي بالاعتماد على صادراته من المواد الأولية مما يجعلها عرضة للانهيار مع تقلب أسعاره.

2- عجز مشاريع التنمية على تحقيق التنمية من خلال غياب الارادة من صناع القرار وعدم الوعي واكتساب الخبرات المحلية.

3- عدم شمولية اتفاقيات الشراكة لجميع المجالات، مما يؤدي إلى عدم الاستفادة الكلية من الشركة من طرف الشريك المغاربي .

4- ارتباط اقتصاديات الدول المغاربية بالاقتصاديات الأوروبية وعدم بناء قاعدة اقتصادية خاصة بها.

5- عدم التكافؤ بين الطرف الأوروبي والطرف المغاربي وعدم الاندماج يجعلها عرضة للتقلبات الاقتصادية .

وفي الأخير نستنتج أن الشراكة الأورومغاربية عامة والعربية خاصة ليست اختيار بل هي واقع مفروض، يتطلب المراجعة والتحضير العقلاني لأعبائها وإعادة النظر في طبيعة العلاقة لتفادي تأثر اقتصادياتها بأي أزمات وتصور وضع إصلاحات حسب الاحتياجات والإمكانيات بما يخدم مصالح الدول المغاربية .

الفهرس

مقدمة

الفصل الأول: السياق العام للعلاقات الأورومغرابية

تمهيد: .....1.....

المبحث الأول: البعد الجيوسياسي للمنطقة. .....2.....

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط 2.....

الخصائص الجغرافية لحوض البحر الأبيض المتوسط ...3.....

الخصائص الاقتصادية للبحر المتوسط: .....4.....

الأهمية الحضارية للمنطقة الأورومغاربية: .....5.....

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للمغرب الكبير .....6.....

المؤسسات الفنية: .....9.....

الأمانة العامة: .....9.....

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للاتحاد الأوربية. ...14.....

المطلب الرابع: العامل الاقتصادي في العلاقات الأورومغاربية. .....17.

المبحث الثاني: مضمون التعاون الأورومغاربي. .....21.

المطلب الأول: المجال السياسي والأمني. .....21.....

المطلب الثاني: المجال الاقتصادي. .....23.....

المطلب الثالث: المجال الاجتماعي والثقافي. .....25.....

المطلب الرابع: المصالح المشتركة. .....28.....

خلاصة الفصل. .....31.....

الفصل الثاني: مضمون البعد الاقتصادي الأورومغرابي

تمهيد: .....33.....

المبحث الأول: تاريخ الشراكة الاورومغاربية. .....34.....

المطلب الأول: العلاقات الاقتصادية الاورومغاربية. .....35....

أولا- مؤتمر برشلونة: .....36.....

ثانيا- مجموعة 5+5: .....37.....

المطلب الثاني: واقع العلاقات التجارية الأورومغاربية. ..38.....

المطلب الثالث: مجالات التعاون الاقتصادي الأورومغاربي 42.....

أولا- ميدان الطاقة: .....42.....

ثانيا- الميدان المالي والتجاري: .....43.....

ثالثا- الميدان السياسي والامني: .....44.....

المبحث الثاني: الأفاق والتحديات المستقبلية للشراكة الأورومغاربية. .....45.

المطلب الأول: صعوبات الشراكة الأورومغاربية . .....46.....

المطلب الثاني: انعكاسات الشراكة الأورومغاربية .....49.....

أولا-انعكاسات التحرر التجاري: .....50.....

ثانيا-انعكاسات التعاون الاقتصادي: .....51.....

ثالثا-انعكاسات التعاون المالي: .....52.....

المطلب الثالث: التحديات المستقبلية للشراكة الأورومغاربية: 53.....

خاتمة الفصل: .....53.....

الخاتمة العامة: .....58.....